

الفصل الرابع

آليات قياس الفساد

أنشطة الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية لمكافحة الفساد

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مكافحة الفساد باعتباره أحد الأهداف الرئيسية لوجودها وباعتبار الفساد عنصراً رئيسياً في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية .

وتتساور الوكالة الأمريكية مع عدد من الجهات الأخرى التي تعمل على مكافحة الفساد وغيره من أشكال النشاط الإجرامي الأخرى وتشمل الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الوكالة ما يأتي :

١- زيادة الوعي بتكاليف الفساد :

أحد العناصر الرئيسية التي يركز عليها نشاط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي زيادة الوعي لدى الإدارة السياسية لمكافحة الفساد واتخاذ تدابير من أجل الحد من أثاره ، وتعمل الوكالة على :

١- تعميم ونشر الإجراءات التي تتبع في مختلف البلاد .

٢- إجراء دراسات عن أشكال الفساد المختلفة .

٣- عمل ورش عمل عن النزاهة والاستقامة .

٤- تدعيم المنظمات غير الحكومية التي تعمل على مكافحة الفساد .

٥- تشجيع المراقبة المدنية للفساد .

٦- توفير التدريب في العمل الصحفي لكشف الفساد .

٧- تشجيع جهود القطاع الخاص لمنع الفساد .

٨- تشجيع التعاون والمؤتمرات الدولية .

٢- تشجيع الحكم الصالح (غير الفاسد) :

تحسين الشفافية وزيادة نطاق الإشراف أحد العناصر التي تعمل
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تحقيقها في الدول النامية وذلك من
خلال أنشطة أساسية مثل :

١- نظم الإدارة المالية المتكاملة .

٢- دعم المؤسسات المالية بإحداث الطرق التكنولوجية .

٣- دعم وكالات مكافحة الفساد بالتكنولوجية المتقدمة .

٤- إيجاد حوافز جديدة لمسؤولي الحكومة من خلال الالتزام بالمبادئ
الأخلاقية.

٥- الكشف عن الأوضاع المالية للموظفين العموميين قبل تسلم مهامهم
الحكومية .

٣- تدعيم الجهاز القضائي :

أثبتت مراجعة حالات الفساد في كل بلدان العالم أنه عندما تكون المنظمات
العدلية ممثلة في القضاء وأجهزة النيابة العامة وأجهزة الشرطة

المسئولة عن تنفيذ الأحكام أو التحقيق في أعمال الفساد ضعيفة وغير قادرة على التحقيق في الأعمال الإجرامية وملاحقتها وإنفاذ القانون فإن الفساد يزدهر وينتشر بسرعة فائقة ، لذلك تعمل برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تقوية تلك الأنظمة عن طريق تدعيم الآتى :

- ١- تدعيم وضع قوانين جنائية مناسبة .
 - ٢- تدعيم وضع قوانين مكافحة الفساد .
 - ٣- تدريب ممثلي النيابة العامة والقضاء .
 - ٤- تحسين إدارة المحاكم لمنع التلاعب بالسجلات .
 - ٥- اختصار مدد الانتظار للنظر في الدعاوى .
- ٤- تخفيف سيطرة الحكومة على الاقتصاد :

تمارس الحكومات عدد من الوظائف السيادية والتي يترتب عليها فرض التعريفات الجمركية وغيرها ومنح التراخيص ووضع قيود على أسعار العملات ، وبرامج لدعم بعض السلع والمواطنين ، وتوفير الخدمات الحكومية بأسعار معينة والقيام بعمليات الشراء والبيع للمستلزمات والخدمات الحكومية ويرى البعض أن ذلك يؤدي إلى توفير فرص إساءة الاستخدام وظهور الفساد وتعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تقليص تلك الفرص من خلال رفع القيود وإلغاء اللوائح التنظيمية وإلغاء اللوائح التنظيمية وإلغاء القيود على التراخيص والخصخصة وإجراء المشتريات عن طريق

الخطوات التنفيذية من جانب الوكالة :

اتخذت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عدد من الخطوات لتشجيع جهود مكافحة الفساد وأول هذه الخطوات أنشأ لجنة عمل لمكافحة الفساد يشارك فيها مسئولون عن الشؤون الاقتصادية والديمقراطية وتجتمع شهرياً .

أنجزت اللجنة "مركز الديمقراطية والحكم " دليل مكافحة الفساد الصادر عن الوكالة .

كذلك تؤيد الوكالة جهود منع الفساد من خلال منحة مكتب منظمة الشفافية الدولية Transparency international .

وتبرز الوكالة جهوداً مكثفة لمكافحة الفساد مع منظمة الشفافية الدولية في تسع دول هي بنغلاديش ، وبنين وبلغاريا وكولومبيا ، والدومينكان وغانا وموزمبيق والفلبين وأوكرانيا .

وبدء مكتب دول أمريكا اللاتينية ودول حوض بحر الكاريبي مشروع لتحسين الإدارة المالية الإقليمية ويصدر نشرة إخبارية بعنوان المساعدة / مكافحة الفساد وينظم مؤتمرات عن الفساد كما يوفر مساعدات تقنية .

كذلك أنشأ مكتب أوروبا الشرقية / الدول حديثة الاستقلال لجنة عمل لمكافحة الفساد وطور إستراتيجية لمكافحة الفساد .

كما خصص مكتب آسيا / الشرق الأدنى مبلغ ٢٠٠ ألف دولار لتطوير إستراتيجية لمكافحة الفساد .

وتراعى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالاشتراك مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمتابعة تطبيق معاهدة مكافحة الرشوة التي وقعت في ديسمبر ١٩٩٧ م .

كما يدعم المفتش العام للوكالة جهود مكافحة الرشوة من خلال التعاون مع منظمات المراجعة العليا في الدول النامية وتزويدها بالمورد والخبرة وتدريب العاملين بها لتكون خط الدفاع الأول في البلاد التي تتلقى مساعدة وكالة التنمية في محاربة الإسراف وسوء الإدارة والفساد .

منظمة الشفافية الدولية

Transparency international

منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية دولية ، تضم حالياً فروعاً في ١٠٠ دولة وأمانتها العامة في برلين بالمانيا وهى منظمة رائدة في تتركسها لمكافحة الفساد .

وتنشر المنظمة تقارير سنوية عن حالة الفساد في بعض الدول (دولة في عام ٢٠٠١ ، ١٨٠ دولة في عام ٢٠٠٧ ، و ١٨٠ دولة عام ٢٠٠٨) .

كما تنشر المنظمة مؤشر مدركات الفساد في تلك الدول وترتيب تلك الدول علم مسلم الفساد العالمي .

كذلك تنشر المنظمة جهودها خلال العام لمكافحة الفساد في كافة أنحاء الدول التي توفر بيانات أساسية عن الفساد .

كذلك تنشر المنظمة توصياتها ورؤيتها لمكافحة الفساد في دول العالم المختلفة .

وفى هذا الجزء من الدراسة سوف نعرض المقياس وبعض تقارير المنظمة ثم نعرض بعض التحليلات لنتائج التقارير وتقييم لمؤشر قياس

مدرجات الفساد الذي تعتمد عليه المنظمة ومدى الشفافية والنزاهة في إجراءات القياس .

مؤشر مدرجات الفساد Corruption Perceptions index

مؤشر مدرجات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك المسؤولين في الدولة والمسياسيين لوجود الفساد وهو مؤشر مركب يعتمد على البيانات ذات الصلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة ، وهو يعكس آراء أصحاب الأعمال والمحليين من جميع أنحاء العالم متضمناً المتخصصين من نفس الدولة الجاري تقييمها .

مقياس قياس النزاهة- الفساد لمنظمة الشفافية الدولية :

مؤشر النزاهة - الفساد مؤشر مركب يعتمد على عدة استقصاءات لآراء الخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام في ١٦٣ دولة حول العالم ويقيم المؤشر الدول على مقياس من صفر إلى عشرة حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من إدراك الفساد وعشرة تمثل أقل إدراك للفساد وأعلى درجة للشفافية والنزاهة .

تعريف الفساد بالنسبة للمؤشر :

يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة ، وتطرح الاستقصاءات المستخدمة في أعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بسوء استعمال السلطة لتحقيق مصالح شخصية مثل قبول الموظفين الحكوميين الرشاوى أثناء المشتريات أو اختلاس الأموال العامة .

ولا تميز المصادر بين الفساد الإداري والفساد السياسي أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير .

طبيعة المؤشر :

مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة ادراك المسؤولين في الدولة والسياسيين لوجود الفساد ، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة حسنة السمعة وتقول منظمة الشفافية الدولية ان المقياس يعكس اراء اصحاب الاعمال والمحللين من جميع انحاء العالم متضمنا المتخصصين من نفس الدولة الجارى تقييمها¹⁵

¹⁵ هذا رأى المنظمة نفسها والذي يختلف معه المؤلف

يعتمد المؤشر على قياس إدراك المقيمين للفساد وليس على وقائع فساد فعلية .

وترى منظمة الشفافية الدولية أنه من الصعب تقديم مستويات الفساد في مختلف الدول بناء على الخبرة العملية التجريبية ، كالمقارنة بين عدد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وآخر أن تلك المعلومات لا تدل على مستويات الفساد الحقيقية بل تدل على نوعية المدعين العاملين ونوعية المحاكم أو أساليب وسائل الإعلام في الكشف عن الفساد .

وترى منظمة الشفافية الدولية أن المطلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو البناء على خبرة ورؤية أولئك الأكثر تصادماً بشكل مباشر مع واقع الفساد في دولة ما .

دوافع الاهتمام بنتائج مقياس مدركات الفساد :

لا يأتي اهتمام المؤلف بنتائج مؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية إلى الاعتقاد بمصداقية هذا المقياس أو أنه يعكس حالة الشفافية – الفساد الحقيقية في دول العالم إنما يرجع إلى عدد من العوامل منها :

١- أن البعض يمكن أن يعتقد أن ذلك المقياس تعبيراً صادقاً عن حالة الفساد في العالم ويعتمد عليه في تكوين اتجاهاته وميوله ورؤيته

- الفكرية عن حالة دول العالم عندما يتعرض لها بالنقد أو التقييم .
- ٢- أن المنظمة تحاول أن تولد لدى المتلقين للمقياس إحساساً عاماً بأن المقياس بني على أسس علمية سليمة ، وهذا ما لا يمكن التأكد منه في ظل البيانات الحالية المتاحة .
- ٣- أن منظمة الشفافية الدولية تحاول التأثير على المنظمات الدولية كالبנק الدولي للتعمير وصندوق النقد الدولي لأخذ نتائج تقارير المنظمة في الاعتبار عند اتخاذ قراراتهما وخصوصاً فيما يتعلق بالمساعدات الدولية والقروض الإنمائية .
- ٤- أن التحليلات التي أجراها المؤلف على نتائج تلك المؤشرات تقدم دليلاً على أن تلك النتائج تخضع لاعتبارات سياسية وأيديولوجية وتحاول بعض القوى العالمية استخدامها كوسيلة ضغط على قوى أخرى للتحكم في إرادتها السياسية ومواقفها السياسية من بعض القضايا الدولية .

تقارير منظمة الشفافية الدولية

أولاً : تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٦ :

صدر التقرير في ٦/١١/٢٠٠٦ في لندن .

ضمت قائمة منظمة الشفافية الدولية ١٦٣ دولة استناداً إلى مستوى الفساد بين مسؤولي القطاع العام ورجال السياسة وكتبت نتائج التقرير كالتالي : كانت العشرة دول الأكثر شفافية ونزاهة والاقبل فساد هي^{١٦} حصلت كل من فنلندا وأيسلندا ونيوزيلندا المرتبة الأولى بين أنزه الدول وحصلت كل منها على ٩,٦ درجة .

احتلت الدنمارك ٩,٥ وسنغافورة ٩,٤ والسويد ٩,٢ وسويسرا ٩,١ المراتب من ٤ إلى ٧ بين أكثر الدول نزاهة بتقدير اعلى من ٩ درجة من عشرة درجات ، بينما كانت النرويج (٨,٨) وأستراليا (٨,٧) وهولندا (٨,٧)

أوضح التقرير أن هايتي أشد الدول فساداً ، فقد حصلت على ١,٨ نقطة تلتها العراق ثم غينيا وميانمار الذين تقاسما المركز قبل الأخير ١,٩

^{١٦} نتيجة المؤشر تتعلق بتصورات وجود درجة الفساد كما يراها رجال الاعمال والباحثون وتتلوح بين ١٠

(نظيف جدا) و ٠ (فاسد جدا)

نقطة لكل منهما ، بينما تقاسمت بنجلاديش ونشاد والكونغو الديمقراطية والسودان المركز الثالث كأسوأ الدول فساداً .

وبالنسبة للدول العربية فقد احتلت الإمارات المركز الأول عربياً كأكثر الدول العربية نزاهة ، ولكنها جاءت في الترتيب ٣١ على المستوى العالمي وتلتها قطر عند الترتيب ٣٢ عالمياً واثت السعودية في المركز السبعين عالمياً ولتحتل المركز التاسع عربياً .

وجاء ترتيب الدول العربية على الصعيد العالمي في قائمة ٢٠٠٦ كالتالي^{١٧}:

الإمارات (٣١) ، قطر (٣٢) ، البحرين (٣٦) ، عمان (٣٩) ، الأردن (٤٠) ، الكويت (٤٥) ، تونس (٥١) ، لبنان (٦٣) ، السعودية (٧٠) ، المغرب (٧٩) ، الجزائر (٨٤) ، سوريا (٩٣) ، ليبيا (١٠٥) ، اليمن (١١١) ، السودان (١٥٦) ، العراق (١٦٠) .

وبالنسبة لدول القوى الكبرى ..

فقد جاءت ألمانيا في المركز (١٦) ، واليابان (١٧) ، وفرنسا (١٨) ، والولايات المتحدة (٢٠) ، وشغلت معها نفس المركز كل من شيلي وبلجيكا ، بينما كل من البرازيل والصين احتلت المركز (٧٠) وروسيا (١٢١) .

^{١٧} يمكن ترتيب البلد من اعداد سلم المؤشر ولكن رقم نتيجة البلد اهم كثيرا في الدلالة على مستوى الفساد المدرك اما ترتيب الدولة فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة او خروج دول اخرى

ويلاحظ في تقرير فساد عام ٢٠٠٦ اختفاء عدد من الدول ، ومن هذه الدول أفغانستان ، والصومال ، وفلسطين نظراً لعدم كفاية البيانات عنها العلاقة بين الفقر والفساد في تقرير ٢٠٠٦ :

سجلت جميع الدول ذات الدخل المنخفض وجميع الدول الأفريقية باستثناء دولتين نقاط دون الخمس نقاط الأمر الذي يدل على أنها تواجه مستويات عالية في الفساد الداخلي .

كانت أنزله الدول الأفريقية بوتسوانا واحتلت المركز الـ ٣٧ في القائمة وجنوب أفريقيا (٥١) وناميبيا (٥٥) وكانت نيجيريا بين أسوأ الدول احتلت المركز ١٤٢ .

تقرير منظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٧م

صدر التقرير في برلين في ٢٦ سبتمبر عام ٢٠٠٧

التغيرات في نتائج مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٧م :

أشار مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٧ إلى أن الفرق بالنسبة لإدراك ظاهرة الفساد بين الدول الفقيرة والغنية ما يزال كبيراً كما كان عليه من قبل ويجب على الدول المتطورة والنامية تحمل المسؤولية للحد من الفساد ومواجهة ظاهرة العرض والطلب .

وأوضح المؤشر أن هناك علاقة قوية وواضحة بين الفساد

والفقر في نتائج المؤشر لعام ٢٠٠٧ ، حيث أن ٤٠% تقريباً من الدول حصلت على نتيجة أقل من ثلاث نقاط ، وجميع هذه الدول منخفضة الدخل كما وصفها البنك الدولي .

كانت أقل عشرة دول في مدركات الفساد هي :

الصومال^{١٨} ١,٤ – ميانمار ١,٤ – العراق ١,٥ – هايتي ١,٦
أوزبكستان ١,٧ – تونجا ١,٧ – السودان ١,٨ – تشاد ١,٨ – أفغانستان
١,٨ – لاوس ١,٩ .

بينما كانت أكثر عشرة دول في الشفافية والنزاهة طبقاً لجدول مدركات الفساد هي :

الدنمرك ٩,٤ – فنلندا ٩,٤ – نيوزيلاند ٩,٤ – سنغافورة ٩,٣ – السويد
٩,٣ – ايسلاند ٩,٢ – النرويج ٩,٠ – سويسرا ٩ – كندا ٨,٧ – النرويج
٨,٧ .

أوضح التقرير أن بعض الدول أفضل في مؤشر مدركات الفساد من سابقها وتشمل نامبيا ، سيشل ، جنوب أفريقيا ، سويسرا ، وتعكس هذه

^{١٨} بالرغم من أن ادراك الفساد في الصومال هو الاعلى إلا أن ذلك لا يشير الى ان الصومال هو البلد الأكثر فساد او ان الصوماليين هم الشعب الأكثر فسادا حيث ان الغالبية العظمى من الناس هم ضحايا الفساد وليس مرتكبيه ولكن الفساد يمكن ان يكون من عدد محدود من الافراد الاقوياء وفشل القادة والمؤسسات في مراقبة ومنع الفساد لا يعنى ان تلك الدولة او الشعب أكثر فسادا في العالم

النتائج التطور الإيجابي لمكافحة الفساد في أفريقيا وتبين أن الإرادة السياسية والإصلاح يمكن أن تقلل من درجات الفساد .

ذلك فإن هناك دول قد حدث لها تدهور في مؤشر الفساد هي النمسا والبحرين ، الأردن ، لاوس ، مكاو ، مالطا ، عمان ، باباو ، وتايلاند .

وتتصدر الدول التي أحرزت نتائج أفضل هذه السنة بين جنوب وشرق أوروبا يرجع إلى جهود الاتحاد الأوروبي في مكافحة الفساد ومن الدول التي أحرزت تقدماً كوستاريكا ، إيطاليا ، مقدونيا ، رومانيا ، سورينامى .

كما استطاعت عدد من الدول الفقيرة احتواء نسبة الفساد لتحوز نتيجة أفضل في مؤشر مدركات الفساد ومن ضمن هذه الدول بوتوانا ، كيب فيردى ، تشيلي ، دومينيكا ، استونيا ، غانا ، ساموا ، سينغال ، واروجواى .
وأن ما وصلت اليه هذه الدول يقدم لنا مؤشراً عن إمكانية الإصلاحات من حالة الفقر والفساد .

كذلك أعدت منظمة الشفافية الدولية قائمة بأسماء زعماء سابقين اتهموا بسرقة شعوبهم منهم رئيس الفلبين الأسبق فرناندو ماركوس الذى جمع ما يصل إلى عشرة مليارات دولار ورئيس زائير الأسبق موبوتو سيس سيكو والرئيس النيجيري الأسبق سانى أباتشا وجمع كل منهم حوالى خمسة مليارات دولار .

تتراوح الرشاوى التي يحصل عليها موظفو الحكومة في الدول النامية ما بين ٢٠-٤٠ مليار دولار سنوياً أو ما بين ٢٠-٤٠% من المساعدات الرسمية للتنمية .

تقرير منظمة الشفافية الدولية ٢٠٠٨ م :

تحليل لنتائج عام ٢٠٠٨ م :

احتوى المؤشر على ١٨٠ بلداً (وهو نفس عدد الدول التي احتواها مؤشر عام ٢٠٠٧) .

تشارك كل من الدنمارك ونيوزيلندا والسويد بأعلى الدرجات ٩,٣ يليها مباشرة سنغافورة ٩,٢ ، وتأتى العشرة دول الأكثر نزاهة والأقل فساداً على مستوى العام بالترتيب الآتى :

الدنمارك ٩,٣ — السويد ٩,٣ — نيوزيلاند ٩,٣ — سنغافورة ٩,٢ — فنلندا ٩,٠ — سويسرا ٩,٠ — ايلاند ٨,٩ — هولندا ٨,٩ — استراليا ٨,٧ — كندا ٨,٧ .

كما تحتل الصومال المرتبة الأخيرة (١,٠) ويتقدمها بشكل طفيف كل من العراق وميانمار (١,٣) وهايتى (١,٤) .

وتأتى العشرة دول الأكثر فساداً في العام بالترتيب الآتى :

الصومال ١,٠ — ميانمار ١,٣ — العراق ١,٣ — هايتى ١,٤
١٠,٦

— أفغانستان ١,٥ — السودان ١,٦ — تشاد ١,٦ — غنيا ١,٦ — غنيا
الاستوائية ١,٧ — جمهورية الكونغو الديمقراطية ١,٧ .

وهناك دول حدث بها تغير كبير على مؤشر وهي :

بلغاريا — بروندي — جزر المالديف — المملكة المتحدة — النرويج

وفي المقابل هناك دول حدث بها تحسن إحصائي كبير خلال العام

وهي ألمانيا — قبرص — جورجيا — موريشيوس — نيجيريا — عمان —
قطر — كوريا الجنوبية — تونغا — تركيا .

توصيات تقرير مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٨ م :

كشف تقرير الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عن استمرار
تفاقم معدلات الفساد العالية في الدول ذات الدخل المنخفض إلى حد وصف
بأنه كارثة إنسانية مستمرة وعلى خلفية تواصل فضائح الشركات في الدول
الغنية التي تراجع مؤشر الفساد فيها .

وكانت أهم توجيهات المنظمة تنصب على المجالات الآتية :

تدعيم الرقابة والمساءلة :

يتطلب تحدى كبح جماع الفساد مؤسسات مجتمعية وحكومية عالية

سواء في الدول مرتفعة الدخل القومي أو الدول منخفضة الدخل القومي.

وتظهر الدول الغنية دلائل على عدم كفاية تنظيم القطاع الخاص من حيث معالجة الرشوة في الخارج من هذه الدول ، كما تقسم أيضاً بضعف الرقابة على المؤسسات والمعاملات المالية .

كما تعاني الدول الفقيرة من الفساد وعدم فعالية الهيئات القضائية والرقابة البرلمانية .

وترى هوغيت لابل :

أن القضاء على الفساد يتطلب رقابة قوية من خلال البرلمانات ومؤسسات تنفيذ القانون ووسائل إعلام مستقلة ومنظمات مجتمع مدني نشطة . وفي الدول التي تضعف فيها هذه المؤسسات يخرج الفساد عن نطاق السيطرة مما يكون له عواقب سيئة على الأفراد العاديين وعلى العدالة وعلى تحقيق المساواة في المجتمع بشكل أوسع .

عدم فعالية الحملة العالمية لمكافحة الفقر :

يعرقل انتشار الفساد في "الدول ذات الدخل المنخفض" جهود مكافحة الدولية للفقر ، كما يهدد أيضاً بعرقلة تحقيق أهداف الأمم المتحدة التنموية.

ووفقاً لهذا التقرير يؤدي بقاء الفساد بدون رادع إلى إضافة مبلغ ٥٠

مليار دولار أميركي إلى تكاليف تحقيق أهداف التنمية بشأن المياه والمرافق الصحية – أي ما يقارب من نصف الإنفاق السنوي على المعونات .

ويوصى التقرير بالآتي :

- الدعوة إلى مضاعفة جهة مكافحة الفساد في الدول ذات الدخل المنخفض .
- الدعوة إلى إتباع نظام مركز ومنسق أكثر من جانب الجهات المانحة الدولية لضمان تصميم مساعدات التنمية من أجل تدعيم جهود مكافحة الفساد مثل تدعيم مؤسسات الحكم والرقابة في البلاد المستقبلية للمعونات وحماية الأموال المقدمة لمعونات من سوء الاستخدام ومن الرشاوى .

مدى فعالية اتفاقية تجريم الرشوة الخارجية :

أن ما أظهره المؤشر من زيادة الفساد في الدول الغنية المصدرة وكذلك دول الاتحاد الأوروبي وفق مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ يوضح عدم الالتزام الحكومي الكامل بمناهضة الفساد والخاص بملوك الشركات في الخارج من أجل تملك الأعمال التجارية (دفع رشاوى لشراء الشركات التي تقوم الدول الأخرى بخصخصتها) وكذلك في إدارة الأعمال التجارية .

هذا بالإضافة إلى المخاوف الداخلية بشأن بعض القضايا مثل دور المال في السياسة (التمويل غير القانوني للحملات الانتخابية) .

كما يشير استمرار ظهور فضائح الرشوة الأجنبية الفشل الكبير لأكثر دول العالم ثراء في الوفاء بوعود المساعلة المتبادلة في مناهضة الفساد .

أن تطبيق اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة والتي تجرم الرشوة الخارجية من جانب الشركات في الدول الأعضاء في المنظمة والذي هو ساري المفعول منذ عام ١٩٩٩ لا يزال متفاوتاً من دولة إلى أخرى ، أن عدم تطبيق هذا الاتفاق يؤدي إلى تقويض مصداقية دعوات الدول الغنية لحث الدول ذات الدخل المنخفض بالقيام بالمزيد من الأعمال لمقاومة الفساد .

مؤشر مدركات الفساد لدول الوطن العربي لعام ٢٠٠٨ م :

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتسم بالحقائق الآتية بشأن

الفساد :

- يوجد ١١ دولة أحرزت أقل من ٥ علامات على المؤشر مما يشير إلى مشكلة فساد خطيرة في دول الوطن العربي طبقاً للجدول رقم () .
- يوجد ٥ دول فقط أحرزت ما يزيد عن ٥ علامات هي (قطر ٦,٥ – الإمارات العربية المتحدة ٥,٩ – عمان ٥,٥ – البحرين ٥,٤ – الأردن ٥,١) .

وتوضح نتائج التقرير أنه بالرغم من الفساد وانعدام الشفافية

يشكلان تحدياً أساسياً أمام تنمية المنطقة ، فإن النقاش المتزايد بشأن قضية الفساد يسير ببطء ولكن بثبات نحو خطوات الإصلاح الهيكلي .

ويرى التقرير أن مواجهة الفساد باعتباره العقبة الأساسية أمام التنمية بدأ من المغرب ومروراً بمصر ولبنان والأردن والكويت واليمن وحتى فلسطين بالرغم من عدم إدراجها في مؤشر الفساد العام .

ويظهر مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٨م مستويات أقل من الفساد في قطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين والأردن.

ولم يتضح بعد إذا ما كان التحسين في دول الخليج الغنية بالنفط والغز نتج عن :

- ١- زيادة في الإرادة السياسية لمكافحة الفساد .
- ٢- قدرة الفوائض الكبيرة التي تغذى التنمية الاقتصادية على إخفاء الآثار السلبية للفساد .

وفي الإمارات تناقص عدد المسؤولين المتفنيون الذين يتورطون في قضايا فساد بالإضافة إلى تعزيز دائرة المراجعة المالية .

أما الأردن فإنها أظهرت رغبة واسعة في معالجة الفساد والذي أثر على مؤشرها من ٤,٧ عام ٢٠٠٧ إلى ٥,١ عام ٢٠٠٨ .

أما العراق فإنها تعاني من عدم سيادة القانون وعدم منع الفساد

وضعف المؤسسات الوطنية .

تراجع مؤشر الفساد في الدول الغنية عام ٢٠٠٨ م :

أشار التقرير إلى تراجع مكانة دول غنية على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ وهذا يعنى تعرض قوة آليات الرقابة للخطر في الدول الأكثر ثراء ، كما أن تلك الدول تتسم بمستويات متفاوتة من تنفيذ القوانين مما يثير القلق ويحتاج الأمر إلى نظام أكثر صرامة لمعالجة الفساد.

الفساد والفقير في تقرير عام ٢٠٠٨ :

أشار مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٨ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى الارتباط والصلة بين الفقر وفشل المؤسسات والابتزاز وذلك باحتواء المؤشر على البلدان التي تظهر أعلى مستويات الفساد وهى (الصومال ١ ، ميانمار ١,٣ ، هايتى ١,٤) .

وفى أشد الدول فقراً ، تعنى فيها مستويات الفساد الفرق بين الحياة والموت.

وترى رئيسية منظمة الشفافية الدولية أن استمرار ابتلاء الكثير من المجتمعات بالمستويات العالية من الفساد والفقر قد بلغ حد الكارثة الإنسانية المستمرة بشكل يجب مواجهته .

وأشار مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٧ إلى أن الفرق بالنسبة لإدراك ظاهرة الفساد بين الدول الفقيرة

والغنية ما يزال كبيراً كما مضى عليه الحال سابقاً .

وأوضح التقرير أن هناك علاقة قوية وواضحة بين الفساد والفقر ، وأن نتائج ٤٠% من الدول حصلت على نتيجة أقل من ثلاث نقاط وجميع هذه الدول منخفضة الدخل كما وضعها البنك الدولي حيث كانت الصومال وميانمار هل أننى درجات الشفافية وقدرها ١,٤ درجة من ١٠ درجات . بينما الدول الغنية مثل الدنمارك وفنلندا ونيوزيلندا تربعت على قمة المؤشر بتقدير ٩,٤ من ١٠ درجات .

دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية - الفساد

في بعض دول العالم

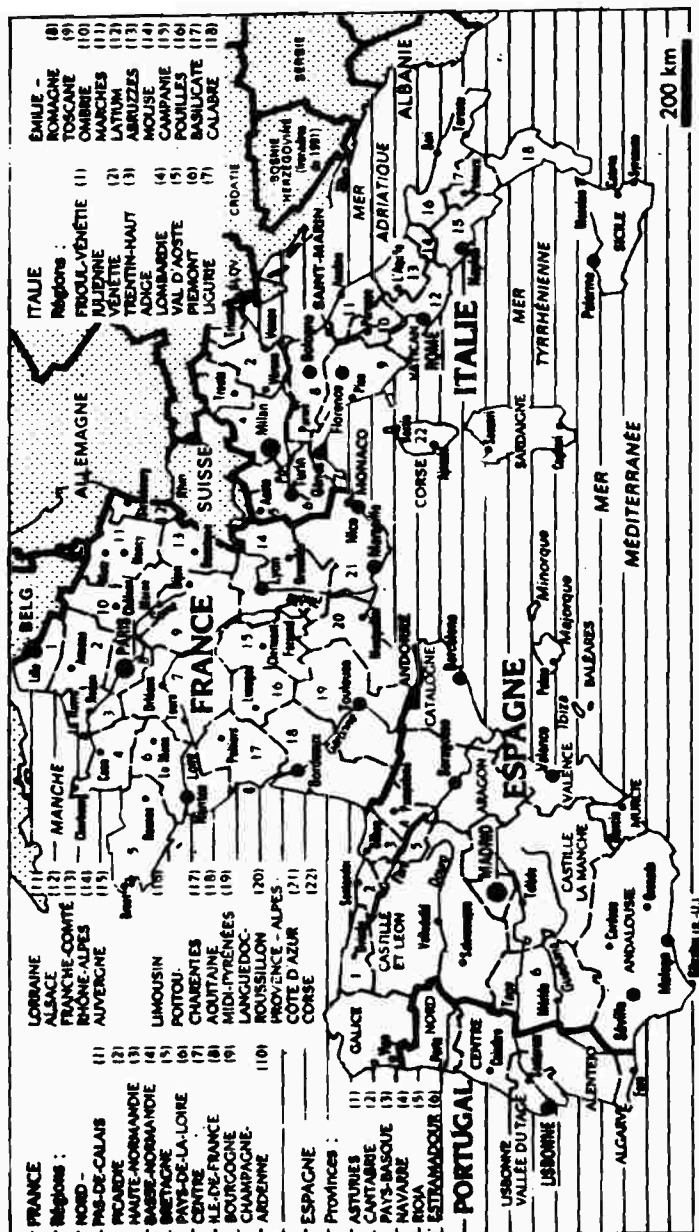
الشفافية - الفساد في الدول اللاتينية (فرنسا - أسبانيا - إيطاليا) :

تضم دول أوروبا اللاتينية كل من فرنسا وإيطاليا وموناكو والبرتغال وسان ماران والفاتيكان

يعرض مؤشر الفساد في الدول اللاتينية (فرنسا - أسبانيا - إيطاليا) معدلات شفافية تلي في الدرجة معدلات الشفافية في الدول الأكثر نزاهة في العالم مثل الدنمارك والسويد ونيوزيلاند وسنغافورة وفلنדה وسويسرا وهولندا وأستراليا وكندا

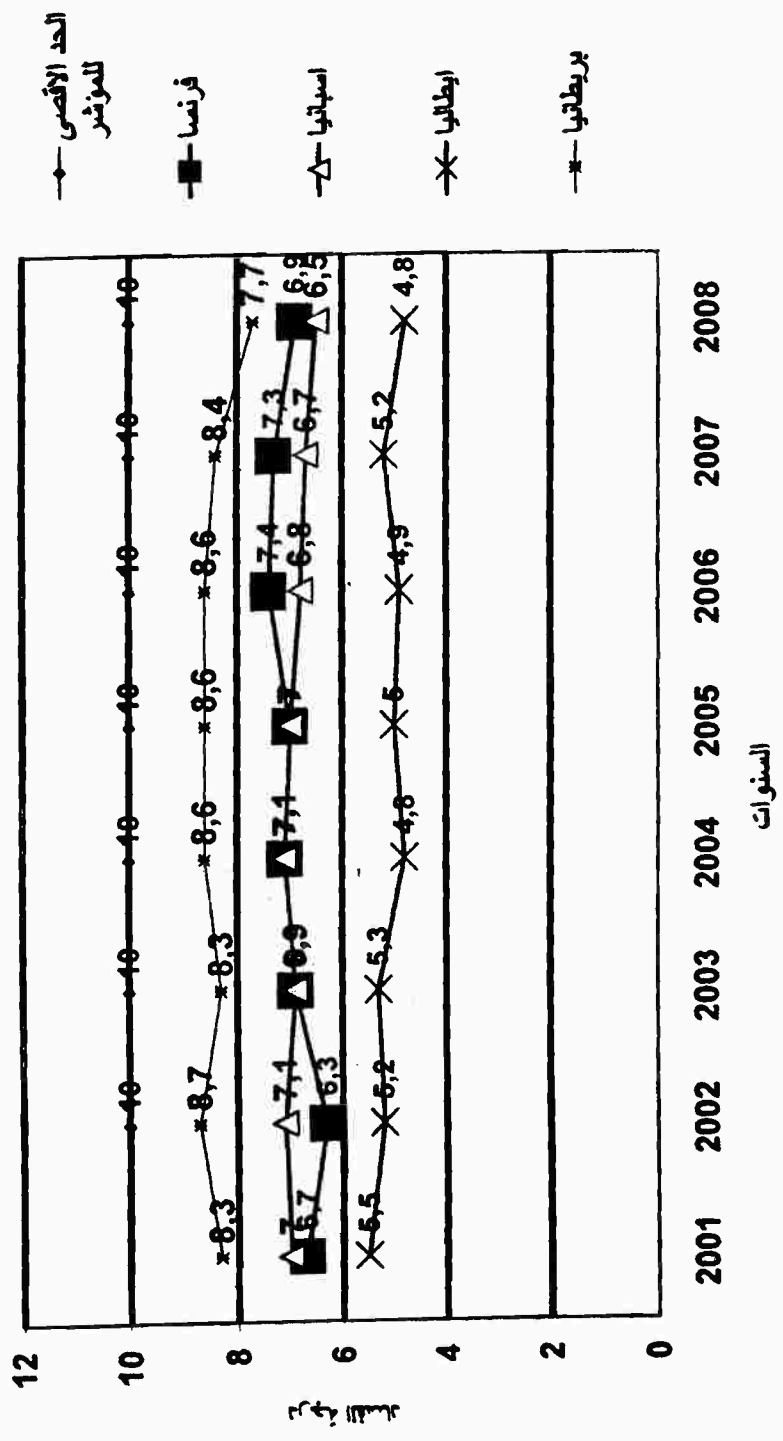
وهذه المعدلات مرتفعة بالمقارنة بمعدلات الفساد في روسيا والصين والدول النامية ودول الاتحاد السوفيتي السابق .

وتأتى في مقدمة هذه الدول فرنسا التي شهدت انخفاض في معدل الفساد من عام ٢٠٠٧ حيث كان المعدل ٧,٣ وانخفض في عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٩ .



200 km

شكل رقم (1)
التغيرات في مدركات الفساد لدول اوروبا اللاتينية وبريطانيا من عام 2001-2008



فرنسا

عاصمتها باريس تبلغ مساحتها ٥٤٧٠٢٦ كم كما يبلغ عدد سكانها (عام ١٩٩٨) (٥٨٣٣٣ مليون نسمة) وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ١٠٦,٦ ومعدل النمو السنوي ٥,٠% ونسبة عدد سكان المدن ٧٢,٨%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تتأثر سنويا ٤٥٣١١ كتاب والحالة الاقتصادية لفرنسا جيدة حيث يبلغ الدخل القومي ١٥٤٨,٢ مليار دولار ،

كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ٢٠٥١٠ دولار بمعدل نمو سنوي في عام ١٩٩٦ مقداره ١,٣% سنويا

تصل نسبة التضخم السنوي ١,٧% ومعدل البطالة ١٢,٤% من عدد السكان

وتتفق فرنسا على التعليم ٥,٨% من الدخل القومي كما تتفق على الدفاع ٢,٥% سنويا وعلى البحوث والتنمية ٢,٣% من الدخل القومي

يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ٥١٥١ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ٥٣,٦%

بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات فرنسا إلى ٢٧٥٧٦٩ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٢٨٩٤١٦ مليون دولار

يصل الجيش الفرنسي ٢٣٦,٦ ألف في القوات البرية و٦٣,٣ ألف للقوات البحرية و٨٨,٦ للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد لفرنسا منذ عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

وتتراوح درجات الفساد في فرنسا من أقل درجة لها عام ٢٠٠٢ حيث كانت الدرجة ٦,٣ إلى أعلى معدل لها عام ٢٠٠٥ وقدره ٧,٥ وبوجه عام

وطبقاً لنتائج المؤشر فإن حالة الفساد في فرنسا تستمر في التحسن من عام ٢٠٠١ بمقدار ٦,٧ وتستمر في التحسن حتى عام ٢٠٠٥ لتصل إلى أعلى معدل لها وهي ٧,٥ ثم يبدأ الفساد يتزايد والشفافية تتناقص باستمرار بدرجة واحدة من عشرة عام ٢٠٠٦ ويستمر التناقص حتى يصل إلى ٦,٩ عام ٢٠٠٨ وهي أدنى درجة من الشفافية لفرنسا وأعلى درجة من الفساد .

ويوضح الجدول التالي مؤشرات الفساد لفرنسا من عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

جدول رقم (١)

مؤشرات درجة الفساد لفرنسا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	درجة* الفساد	الانحراف المعياري أو مدى الثقة**	عدد*** الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠١	٦,٧	٨.	٨	٢٣	٩١
٢٠٠٢	٦,٣		٨	٢٥	١٠٢
٢٠٠٣	٦,٩	١,١	١٢	٢٣	١٣٣
٢٠٠٤	٧,١	NA	١٢	٢٢	١٤٦
٢٠٠٥	٧,٥	NA	١١	١٨	١٥٩
٢٠٠٦	٧,٤	٧,٨-٦,٧	٧	١٨	١٦٣
٢٠٠٧	٧,٣	٦,٥-٧,٨	٦	١٩	١٨٠
٢٠٠٨	٦,٩	٧.	٦	٢٣	١٨٠

*درجة المؤشر تتعلق بتصورات درجة الفساد كما يراها رجال الأعمال والباحثين

**مدى الثقة يمثل مجموعة القيم الممكنة لنتيجة المؤشر لهذه الدولة والتي قد تختلف حسب درجة ثقة المقيس ، مع احتمال ٥٠% أن تكون النتيجة فوق هذا المدى و ٥٠% أن تكون أدناه

*** عدد الدراسات تشير إلى عدد الدراسات الإحصائية (الاستقصاءات) التي تمت لتقييم أداء هذه الدولة

المصدر : تقارير مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية

ويوضح العرض السابق الحالة الاقتصادية والمكانية والسياسية

لفرنسا ٠٠ عام ١٩٩٨) قبل بداية مؤشر الشفافية — الفساد الذى تسم
نشره عام ٢٠٠١ .

كما يوضح الشكل رقم (١) التغير في مؤشر مدركات الفساد في
فرنسا للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨ .

اسبانيا

عاصمتها مدريد وتبلغ مساحتها ٥٠٤٧٨٢ كم كما يبلغ عدد سكانها
(عام ١٩٩٨) ٣٩٦٧٤ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع
٧٨,٦ ومعدل النمو السنوي ٢,٠% ونسبة عدد سكان المدن ٧٦%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنويا ٤٤٢٦١
كتاب والحالة الاقتصادية لاسبانيا جيدة حيث يبلغ الدخل القومي ٥٨٦,٢
مليار دولار ، كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ١٤٧٨٩ دولار بمعدل نمو
سنوي في عام ١٩٩٦ مقداره ٢,١% سنويا

تصل نسبة التضخم السنوي ٣,٢% ومعدل البطالة ٢١,٦% من عدد

السكان

وتتفق اسبانيا على التعليم ٤,٧% من الدخل القومي كما تتفق على
الدفاع ١,٢% سنويا وعلى البحوث والتنمية ٨,٠% من الدخل القومي
يبليغ معدل الاستهلاك الفردي ٣٠١٣ مليون دولار والنسبة المئوية

للتغطية ٣٣,٦%

بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات إسبانيا إلى ١٢١٧٨٤ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ١٠١٩٩٣ مليون دولار

يصل أعداد قوات الجيش الإسباني إلى ١٤٢ ألف في القوات البرية ٣٦,١ ألف للقوات البحرية و ٢٨,٥ للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد لإسبانيا منذ عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

كان معدل مدركات الفساد لإسبانيا في عام ٢٠٠١ مقدارة ٧,١ ثم انخفض قليلا إلى ٦,٩ عام ٢٠٠٢ ورجع إلى نفس المعدل عام ٢٠٠٤ وهو ٧,١ ثم انخفض إلى ٧ عام ٢٠٠٥

وفي عام ٢٠٠٦ انخفض إلى ٦,٨ وتابع الانخفاض عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٧ وتابع الانخفاض عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٦,٥ ويوضح الجدول رقم (٢) التغير درجة الفساد من عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

جدول رقم (٢)

مؤشرات درجة الفساد لاسبانيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	درجة الفساد	الانحراف المعياري أو مدى الثقة**	عدد*** الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠١	٧	٧.	٨	٢٢	٩١
٢٠٠٢	٧,١	١	١٠	٢٠	١٠٢
٢٠٠٣	٦,٩	٨	١١	٢٣	١٣٣
٢٠٠٤	٧,١	-	١١	٢٣	١٤٦
٢٠٠٥	٧	-	١٠	٢٣	١٥٩
٢٠٠٦	٦,٨	٧,٢-٦,٣	٧	٢١	١٦٣
٢٠٠٧	٦,٧	٦,٤-٧	٥	٢٥	١٨٠
٢٠٠٨	٦,٥	١	٥	٢٨	١٨٠

*درجة المؤشر تتعلق بتصورات درجة الفساد كما يراها رجال الأعمال والباحثين

**مدى الثقة يمثل مجموعة القيم الممكنة لنتيجة المؤشر لهذه الدولة والتي قد تختلف حسب درجة دقة المقياس ، مع احتمال ٥٠% ان تكون النتيجة فوق هذا المدى و ٥٠% ان تكون أدناه

*** عدد الدراسات تشير إلى عدد الدراسات الإحصائية (الاستقصاءات) التي تمت لتقييم أداء هذه الدولة

المصدر : تقارير مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية

الشفافية – الفساد في أسبانيا :

تأتي أسبانيا في المرتبة الثانية في مؤشر الشفافية والفساد

في الدول اللاتينية بالرغم من أن مؤشر الشفافية والفساد عام ٢٠٠١ كان أعلى من مؤشر فرنسا في نفس العام بزيادة مقدارها ٠,٩ درجة .

ويتذبذب المؤشر في الزيادة والانخفاض ، ومنذ عام ٢٠٠٤ نتيجة مؤشر الشفافية – الفساد إلى الانخفاض .

حيث يكون عام ٢٠٠٤ مقدار ٧,١ درجة ويستمر في التناقص حتى يصل إلى حدة الأدنى عام ٢٠٠٨ ليكون ٦,٩ درجة وهذا يعنى التناقص في الشفافية والتزايد في الفساد .

إيطاليا : _____

عاصمتها روما وتبلغ مساحتها ٣٠١٢٢٥ كم كما يبلغ عدد سكانها .
(عام ١٩٩٨) (٥٧٢٢٦ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر
المربع ٦٦,٣ ومعدل النمو السنوي ٠,٦% ونسبة عدد سكان المدن ٦٦,٣%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنويا ٣٢٦٧٣ كتاب
والحالة الاقتصادية لايطاليا جيدة حيث يبلغ الدخل القومي ١٢٠٣,٣ مليار
دولار ، كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ١٩٩٩١ دولار بمعدل نمو سنوي
في عام ١٩٩٦ مقداره ٠,٨% سنويا

تصل نسبة التضخم السنوي ٢,٨% ومعدل البطالة ١١,٩% من عدد

وتتفق إيطاليا على التعليم ٥,٢% من الدخل القومي كما تتفق على الدفاع ١,٧% سنوياً وعلى البحوث والتنمية ١,١% من الدخل القومي يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ٥١٥١ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ٥٣,٦%

بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات إيطاليا إلى ٢٠٦٩٠٠ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٢٥٠٨٠٠ مليون دولار يصل أعداد قوات الجيش الإيطالي ١٦٧,٣ ألف في القوات البرية ٤٤ ألف للقوات البحرية ٦٨ للقوات الجوية طبقاً لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد في إيطاليا منذ عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

كان معدل مدركات الفساد لإيطاليا في عام ٢٠٠١ مقداره ٥,٥ وهو معدل أعلى قليلاً من المتوسط

تعتبر إيطاليا أكثر الدول اللاتينية فساداً حيث تزيد درجة الشفافية - الفساد قليلاً عن المتوسط عام ٢٠٠١ بدرجة ٥,٥ وتستمر الدرجة في التناقص لتصل إلى أقل درجة شفافية عام ٢٠٠٤ بدرجة ٤,٨ .

ثم تبدأ في التذبذب من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ بين الزيادة والنقص لتصل في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٨ درجة مما ينتقل بالمؤشر إلى حالة الفساد بدلاً من حالة الشفافية والحد الأدنى لدرجة الشفافية -

الفساد خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨ هي ٤,٨ والحد الأقصى لدرجة الشفافية الفساد هي ٥,٢ التي تحققت عام ٢٠٠٢ .

جول رقم (٣)

مؤشرات درجة الفساد لاطاليا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	درجة* الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	عدد*** الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠١	٥,٥			٣١	٩١
٢٠٠٢	٥,٢	١,١	١١	٣٥	١٠٢
٢٠٠٣	٥,٣	١,١	١١	٤٢	١٣٣
٢٠٠٤	٤,٨	-	١٠	٤٠	١٤٦
٢٠٠٥	٥		٩	٤٥	١٥٩
٢٠٠٦	٤,٩	٥,٤-٤,٤	٩	٤١	١٦٣
٢٠٠٧	٥,٢	٤,٧-٥,٧	٦	٥٥	١٨٠
٢٠٠٨	٤,٨	١,٢			١٨٠

ويوضح الشكل رقم (١) التغير في مؤشر الشفافية الفساد للفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨ م .

الفساد في بريطانيا

تشمل الجزر البريطانية المملكة المتحدة (إنجلترا) وإيرلندا

المملكة المتحدة

عاصمتها لندن وتبلغ مساحتها ٢٢٤,٤٦ كم كما يبلغ عدد سكانها (عام ١٩٩٨) ٥٨١٤٤ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ٢٣٨,٣ ومعدل النمو السنوي ٢,٠% ونسبة عدد سكان المدن ٨٩,٦%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنويا ٩٥٠١٥ كتاب والحالة الاقتصادية لفرنسا جيدة حيث يبلغ الدخل القومي ١١٣٥ مليار دولار ،كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ١٨٤٩٤ دولار بمعدل نمو سنوي في عام ١٩٩٦ مقداره ٢,١% سنويا

تصل نسبة التضخم السنوي ٤,٥% ومعدل البطالة ٧,٥% من عدد السكان

وتتفق بريطانيا على التعليم ٥,٤% من الدخل القومي كما تتفق على

الدفاع ٢,٩% سنويا من الدخل القومي ويبلغ الاستهلاك الفردي ٥٣٣٣ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ١١١,٨%

بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات بريطانيا إلى ٢٧٥٠٧٩ مليون

دولار وتصل صادراتها إلى ٢٧٠٧٤٦ مليون دولار يصل أعداد قوات

الجيش البريطاني ١١٣ ألف في القوات البرية و٤٨ ألف للقوات

مؤشرات مدركات الفساد لبريطانيا منذ عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

تحقق بريطانيا درجة شفافية عالية على مقياس الشفافية - الفساد الذي تنتشره منظمة الشفافية الدولية حيث بدأت بدرجة مقدارها ٨,٣ عام ٢٠٠١ ثم ارتفعت إلى ٨,٧ عام ٢٠٠٢ واستقرت على هذه الدرجة عام ٢٠٠٣ ثم بدأت في الانخفاض المحدود جداً إلى درجة ٨,٦ بفارق مقداره ٠,١ فقط حتى عام ٢٠٠٨ ثم تناقصت إلى ٨,٤ عام ٢٠٠٧ وانخفضت انخفاض ملحوظ عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٧ عام ٢٠٠٨ وهي أدنى درجة شفافية وصلت إليها بريطانيا وأعلى درجة فساد منذ بداية المقياس وحتى الآن .

تحقق بريطانيا درجة شفافية عالية على مقياس الشفافية - الفساد الذي تنتشره منظمة الشفافية الدولية حيث بدأت بدرجة مقدارها ٨,٣ عام ٢٠٠١ ثم ارتفعت إلى ٨,٧ عام ٢٠٠٢ واستقرت على هذه الدرجة عام ٢٠٠٣ ثم بدأت في الانخفاض المحدود جداً إلى درجة ٨,٦ بفارق مقداره ٠,١ فقط حتى عام ٢٠٠٨ ثم تناقصت إلى ٨,٤ عام ٢٠٠٧ وانخفضت انخفاض ملحوظ عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٧ عام ٢٠٠٨ وهي أدنى درجة شفافية وصلت إليها بريطانيا وأعلى درجة فساد منذ بداية المقياس وحتى الآن .

وتتفوق بريطانيا في درجة الشفافية - الفساد على كل الدول اللاتينية

(فرنسا - أسبانيا - إيطاليا) حيث أن أقل درجة شفافية - فساد في بريطانيا

وهي ٧,٧ والتي وصلت إليها بريطانيا عام ٢٠٠٨ تعتبر أفضل

من أعلى درجة شفافية – فساد وصلت إليها أي دولة من الدول اللاتينية التي كانت أعلى درجة بها ٧,٥ والتي حققتها فرنسا عام ٢٠٠٥ .

ويتقارب بريطانيا وفرنسا في كثير من المؤشرات السكانية والاقتصادية حيث يصل عدد السكان في كل منهم إلى (٥٨,٣٣٣ مليون نسمة فرنسا – ٥٨,١٤٤ مليون نسمة ، بريطانيا) وذلك طبقاً لإحصاءات ١٩٨٩ ويتقارب الدخل الفردي في كل منهما (٢٠٥١٠ فرنسا – ١٨٤٩٤ بريطانيا)

جدول رقم (٤)

مؤشرات درجة الفساد لبريطانيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	درجة* الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	***عدد الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠١	٨,٣	٠,٥	٩	١٣	٩١
٢٠٠٢	٨,٧	٠,٥	١١	١٠	١٠٢
٢٠٠٣	٨,٣	٠,٥	١٣	١١	١٣٣
٢٠٠٤	٨,٦	NA	١٢	١١	١٤٦
٢٠٠٥	٨,٦	NA	١١	١١	١٥٩
٢٠٠٦	٨,٦	٨,٩-٨,٢	٧	١١	١٦٣
٢٠٠٧	٨,٤	٧,٩-٨,٩	٦	١٢	١٨٠
٢٠٠٨	٧,٧	٠,٧		١٦	١٨٠

المصدر : تقارير مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية

وتكاد تقارب الواردات في كل منها (٧٦٩-٢٧٥ مليون دولار فرنسا

— ٢٧٥,٠٧٩ مليون دولار بريطانيا) طبقاً لإحصاءات عام ١٩٧٩

وربما كان ذلك سبباً في تقارب درجات الشفافية الفساد بين بريطانيا

وفرنسا (٧,٧ بريطانيا — ٦,٩ فرنسا) طبقاً لتقرير ٢٠٠٨ .

الشفافية – الفساد لبعض دول البلقان (البانيا –

رومانيا – كرواتيا)

تشمل دول البلقان البانيا وبلغاريا ورومانيا وسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ويوفيا

نعرض في هذا التحليل بعض دول البلقان (البانيا – رومانيا – كرواتيا) كنموذج للدول التي تنخفض فيها مؤشرات الشفافية – الفساد .

الشفافية – الفساد في البانيا :

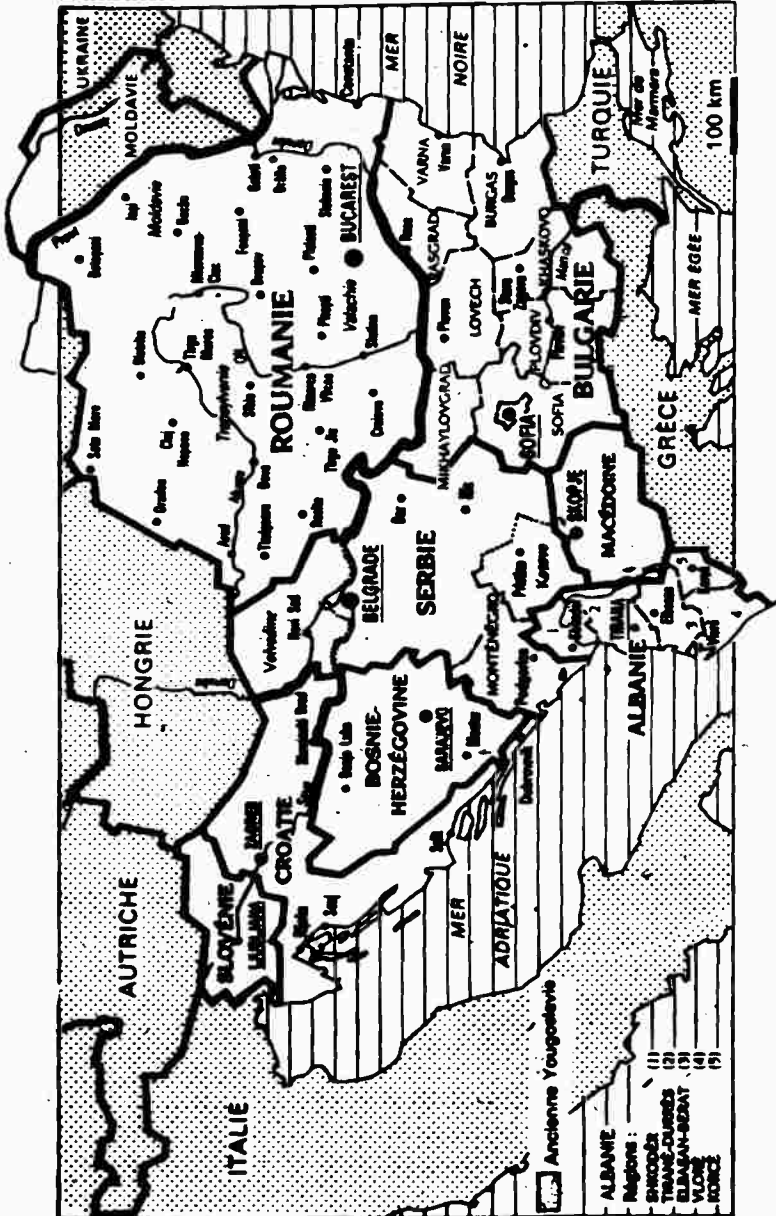
عاصمتها ثيرانا تبلغ مساحتها ٢٨٧٤٨ كم كما يبلغ عدد سكانها ٠ (عام ١٩٩٨) حوالى ٣٤٠١ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ١١٨,٣ ومعدل النمو السنوي ٠,٦% ونسبة عدد سكان المدن ٣٧,٣%

والحالة الاقتصادية لالبانيا توضح من خلال المؤشرات الاتية

يبلغ الدخل القومي ٢١٩٩ مليون دولار ،كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ٢٠٥١٠ دولار وتصل نسبة التضخم السنوي ١٨,٩% ومعدل البطالة ١٢,١% من عدد السكان وتتفق البانيا على التعليم ٣% من الدخل القومي كما تتفق على الدفاع ٢,٨% سنويا

بلاد البلقان

Balkans



يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ٣٠١ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ١٣٧,٥% و بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات البانيا إلى ٩٣٥ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٢٧٠ مليون دولار

يصل أعداد قوات الجيش الالباني إلى ٤٥ الف في القوات البرية و ٢,٥ الف للقوات البحرية و ٦,٥ للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد لألبانيا منذ عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

جدول رقم (٥)

مؤشرات درجة الفساد لألبانيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	درجة* الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	عدد*** الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠١	-	-	-	-	٩١
٢٠٠٢	٢,٥	٠,٨	٣	٨١	١٠٢
٢٠٠٣	٢,٥	٠,٦	٥	٩٢	١٣٣
٢٠٠٤	٢,٥	-	٤	١٠٨	١٤٦
٢٠٠٥	٢,٤	-	٣	١٢٦	١٥٩
٢٠٠٦	٢,٦	٢,٧-٢,٤	٥	١١١	١٦٣
٢٠٠٧	٢,٩	٢,٦-٢,٢	٧	١٠٥	١٨٠
٢٠٠٨	٢,٤	٠,١	-	٨٥	١٨٠

ظهرت البانيا في مؤشر الشفافية — الفساد عام ٢٠٠٢ بدرجة متدنية على المقياس مقدارها ٢,٥ درجة وهذا يعن لانتشار وسيادة الفساد والبعد عن الشفافية والنزاهة في البانيا واستمر هذا المعدل كما هو أعوام ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ثم بدأت درجة الشفافية — الفساد ترتفع بدءاً من عام ٢٠٠٦ بدرجة ٢,٦ ثم واصل الارتفاع المحدود عام ٢٠٠٧ بدرجة ٢,٩ وبارتفاع ملحوظ عام ٢٠٠٨ بدرجة ٣,٤ وهذا يعنى طبقاً للمقياس اتخاذ إجراءات واضحة لمحاربة الفساد والاتجاه نحو الشفافية .

وبرغم ذلك فإن أعلى درجة للشفافية — الفساد وهي ٣,٤ المحققة عام ٢٠٠٨ تعنى سيادة الفساد في البانيا وأنها ما زالت بعيدة تماماً عن الشفافية وأنه ما زال أمامها خطوات طويلة للوصول إلى الشفافية .

الشفافية — الفساد في رومانيا :

رومانيا

عاصمتها بوخارست وتبلغ مساحتها ٢٢٧٥٠ كم كما يبلغ عدد سكانها (عام ١٩٩٨) ٢٢٦٥٥ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ٩٥,٤ ومعدل النمو السنوي ١,٠% ونسبة عدد سكان المدن ٥٥,٨% وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنوياً ٤٠٧٤ كتاب والحالة الاقتصادية لرومانيا جيدة حيث يبلغ الدخل القومي ٣٣٤٨٨ مليار

دولار ،كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ٤٣٦٠ دولار

ويصل جملة الدين الخارجي ٦٦٥٣ مليون دولار وتصل نسبة التضخم السنوي ٥٦,٨% ومعدل البطالة ٦,٣% من عدد السكان

وتتفق رومانيا على التعليم ٣,١% من الدخل القومي كما تتفق على الدفاع ٣,١% سنوياً وعلى البحوث والتنمية ٨% من الدخل القومي

يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ٥١٥١ مليون

ويصل الاستهلاك الفردي إلى ٢٥٤٤ والنسبة المئوية للتغطية ٧٥,٤%

بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات ٩٢٥٦ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٧٥١٦ مليون دولار

يصل قوات الجيش الروماني ١٢٩,٨ ألف في القوات البرية و ١٨,٥ ألف للقوات البحرية و ٤٧,٦ للقوات الجوية طبقاً لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد في رومانيا منذ عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

لا تختلف رومانيا كثيراً في معدلات الشفافية — الفساد بها عن البانيا ، حيث ظهر المؤشر لأول مرة عام ٢٠٠٢ بدرجة ٢,٦ بارتفاع ضئيل عن البانيا مقدار ٠,١ إلا أن مؤشر رومانيا بدء في الارتفاع التدريجي المحدود مقداره أو درجة كل عام بالترتيب التالي (٢,٦ — ٢,٨ — ٢,٩ — ٣ —

٣,١) ثم بداية من عام ٢٠٠٦ بدء المؤشر في الارتفاع حتى وصل عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٧ درجة .

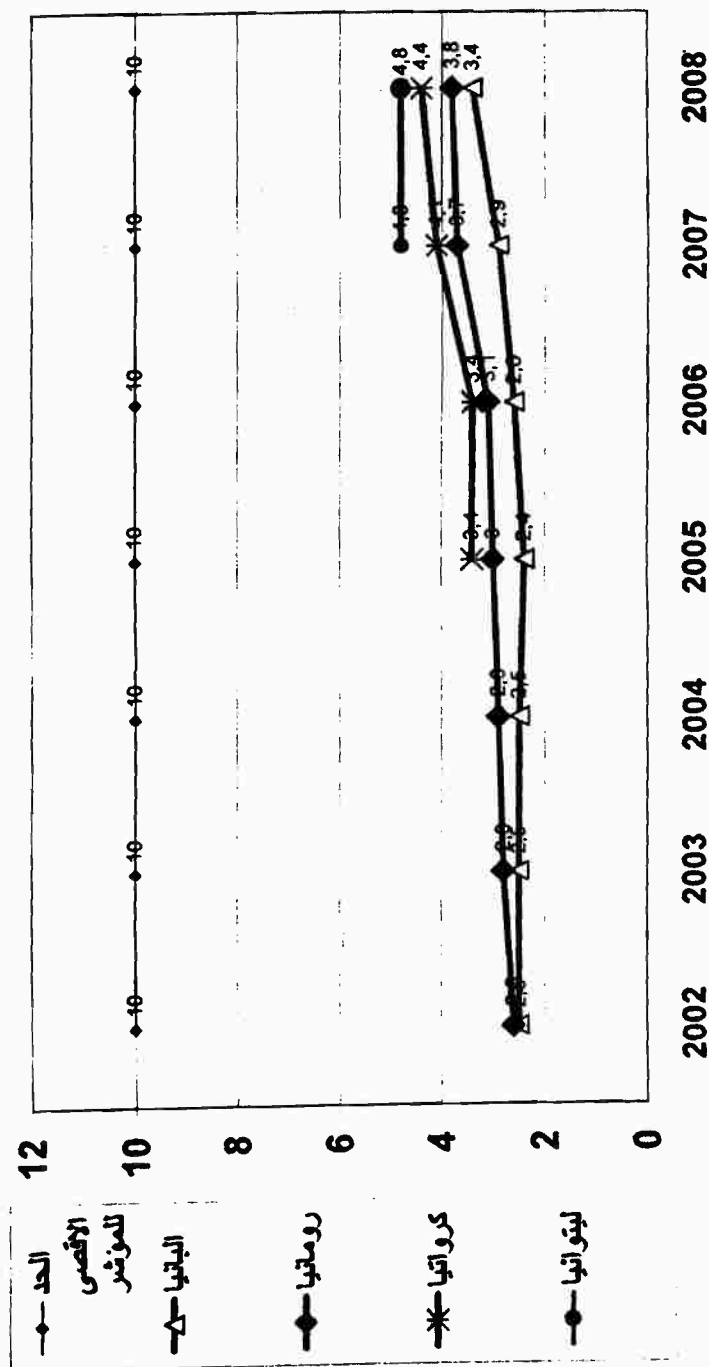
ووصل عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٨ درجة وأعلى درجة للشفافية وهي ٣,٨ ما زالت بعيدة عن منتصف المقياس وهذا ما يعنى سيادة الفساد في رومانيا وبعدها عن الشفافية والنزاهة . هذا يعنى أيضاً الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة للرقابة على الفساد طبقاً لبيانات المقياس .

جول رقم (١)

مؤشرات درجة الفساد لرومانيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	درجة* الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	عدد*** الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠٢	٢,٦	٠,٨	٧	٨٠	١٠٢
٢٠٠٣	٢,٨	١	١٢	٨٣	١٣٣
٢٠٠٤	٢,٩	-	٦	٨٧	١٤٦
٢٠٠٥	٣	-	٦	٨٥	١٥٩
٢٠٠٦	٣,١	٣,٢-٣	٨	٣١	١٦٣
٢٠٠٧	٣,٧	٣,٤-٤,١	٨	٦٩	١٨٠
٢٠٠٨	٣,٨	٠,٨	-	٧٠	١٨٠

شكل رقم (2)
التغيرات في درجة الفساد في دول البلقان وليتوانيا من عام 2002-2008



الشفافية – الفساد في كرواتيا

كرواتيا

عاصمتها زغرب وتبلغ مساحتها ٥٦٥٣٨ كم كما يبلغ عدد سكانها (عام ١٩٩٨) (٤٥٠١ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ٧٩,٦ ومعدل النمو السنوي ٠,١% ونسبة عدد سكان المدن ٦٥,٣%

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنويا ٢٦٧١ كتاب والحالة الاقتصادية لكرواتيا حيث يبلغ الدخل القومي ١٨٨٠٠ مليون دولار، كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ٣٩٦٠ دولار

تصل نسبة التضخم السنوي ٣,٧% ومعدل البطالة ١٥,٧% من عدد السكان

وتتفق كرواتيا على الدفاع ٨,٥% من الدخل القومي

يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ١٥٩١ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ٧٥,٦% وبالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات كرواتيا إلى ٧٧٨٨ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٤٥١٢ مليون دولار يصل أعداد قوات للجيش ٦٣ ألف في القوات البرية و ١١ ألف للقوات البحرية و ٠,٦ للقوات الجوية

مؤشرات مدركات الفساد كرواتيا منذ عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

ظهرت كرواتيا لأول مرة في مؤشر مدركات الفساد عام ٢٠٠٥ بدرجة فساد مقدارها ٣,٤ درجة وحافظت على نفس الدرجة عام ٢٠٠٦ ثم

ظهر تطور على المقياس حتى وصل إلى ٤,١ عام ٢٠٠٧ وحقق ارتفاع مقداره ٠,٣ درجة عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٤,٤ درجة .

جدول رقم (٧)

مؤشرات درجة الفساد لكرواتيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	*درجة الفساد	الانحراف المعياري أو **مدى الثقة	***عدد الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠٥	٣,٤	-	٧	٧٦	١٥٩
٢٠٠٦	٣,٤	٣,٧-٣,١	٧	٦٩	١٦٣
٢٠٠٧	٤,١	٣,٦-٤,٥	٨	٦٤	١٨٠
٢٠٠٨	٤,٤	٠,٧	-	٦٢	١٨٠

وتقع كرواتيا بالقرب من منتصف مقياس الشفافية الفساد .

وتعتبر درجة كرواتيا على مقياس الشفافية — الفساد هي أفضل درجات بلاد البلقان حيث لم تصل أي منها إلى ٤,٤ درجة .

ويوضح جدول رقم (٧) التغير في مؤشر الشفافية — الفساد كرواتيا في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ م .

الشفافية – الفساد في ليتوانيا :

ليتوانيا وعاصمتها فيلينوس وتبلغ مساحتها ٦٥٢٠٠ كم كما يبلغ عدد سكانها ٠٠ (عام ١٩٩٨) (٣٧٢٨ مليون نسمة وتبلغ الكثافة السكانية للكيلومتر المربع ٥٧,٢ ونسبة عدد سكان المدن ٧٢,٨ %

وكمؤشر للحالة الثقافية يبلغ عدد الكتب التي تنشر سنويا ٢٨٨٥ كتاب والحالة الاقتصادية لفرنسا جيدة حيث يبلغ الدخل القومي ٧٠٧ مليون دولار ، كما يبلغ الدخل القومي لكل فرد ٤١٢٠ دولار

تصل نسبة التضخم السنوي ١٣,١ % ومعدل البطالة ١٥,٦ % من عدد السكان ، وتبلغ الديون الخارجية ٨٠٢ مليون دولار

وتتفق ليتوانيا على التعليم ٤,٥ % من الدخل القومي كما تتفق على الدفاع ٧ % سنويا من الدخل القومي و يبلغ معدل الاستهلاك الفردي ٣٠٤١ مليون دولار والنسبة المئوية للتغطية ٢٧,٦ % ، بالنسبة للتجارة الدولية تصل واردات ليتوانيا إلى ٤٤٠٥ مليون دولار وتصل صادراتها إلى ٣٢٨٠ مليون دولار ، ويصل قوات الجيش ٤,٢ الف في القوات البرية و ٣٥٠ الف للقوات البحرية ٥٥٠ للقوات الجوية طبقا لبيانات ١٩٩٨

مؤشرات مدركات الفساد في لتوانيا منذ عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٨

كان معدل مدركات الفساد في لتوانيا عام ٢٠٠٢ ٣,٧ وارتفع عام ٢٠٠٧

إلى ٤,٨، وثبت على نفس الدرجة في عام ٢٠٠٨، وحققت ليتوانيا درجة ٣,٧ درجة في مؤشر الشفافية - الفساد عام ٢٠٠٣ بينما حققت درجة أعلى عام ٢٠٧ حيث حققت درجة ٤,٨ درجة وحافظت عليها عام ٢٠٠٨ ودرجة ليتوانيا تعتبر درجة متوسط على مقياس مدركات الفساد وهي درجة أعلى مما تحققه البانيا ورومانيا وكرواتيا .

جدول رقم (٨)

مؤشرات درجة الفساد في ليتوانيا من عام ٢٠٠١-٢٠٠٨

السنة	درجة* الفساد	الانحراف المعياري أو مدى الثقة	عدد*** الدراسات	رتبة البلد	عدد الدول
٢٠٠٢	٤,٨	١,٩	٧	٣٦	١٠٢
٢٠٠٣	٤,٧	١,٦	١٠	٤١	١٣٣
٢٠٠٤	٤,٦	-	٩	٤٤	١٤٦
٢٠٠٥	٤,٨	-	٨	٤٤	١٥٩
٢٠٠٦	٤,٨	٥,٦-٤,٢	٦	٤٦	١٦٣
٢٠٠٧	٤,٨	٤,٤-٥,٣	٧	٥١	١٨٠
٢٠٠٨	٤,٦	٥,٩	-	٥٨	١٨٠

*درجة المؤشر تتعلق بتصورات درجة الفساد كما يراها رجال الأعمال والباحثين

*** عدد الدراسات تشير إلى عدد الدراسات الإحصائية (الاستقصاءات) التي تمت لتقييم أداء هذه الدولة

المصدر : تقارير مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية

الشفافية - الفساد في مجموعة الدول الصناعية السبعة G7

مجموعة السبعة 7G تضم أكثر الدول الصناعية ظهوراً عن غيرها منذ منتصف أعوام السبعينات وهي

(١) الولايات المتحدة الأمريكية

(٢) اليابان

(٣) فرنسا

(٤) المملكة المتحدة

(٥) إيطاليا

(٦) كندا

(٧) ألمانيا

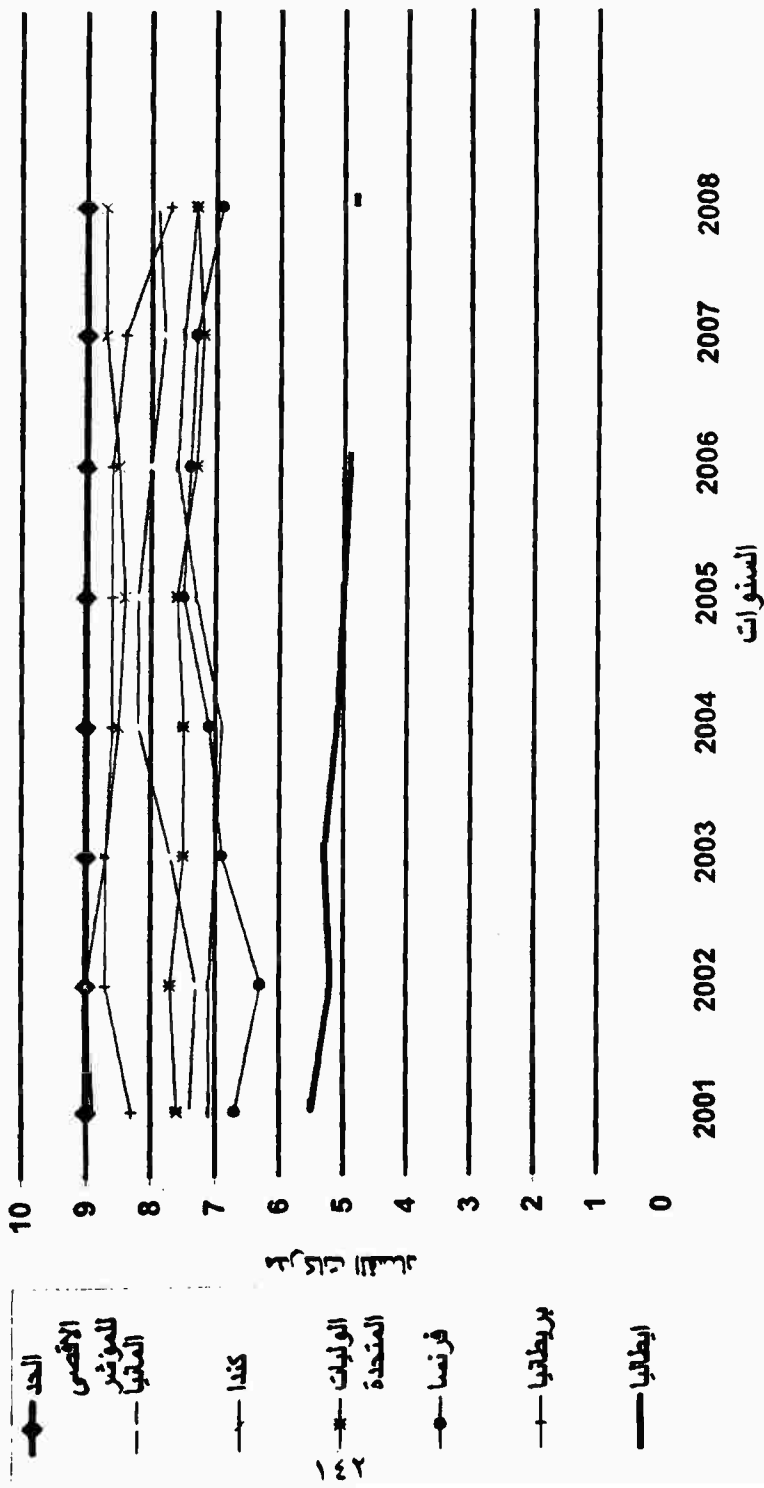
ويشارك رئيس الاتحاد الأوروبي في اجتماعات قمة هذه الدول واعتباراً من عام ١٩٩٤ دعيت روسيا لحضور الاجتماعات السياسية الدولية.

وفي يونيو ١٩٩٧ انضمت روسيا رسمياً ضمن مجموعة السبعة وبذلك أصبحت مجموعة الثمانية (G8) ماعدا القضايا الاقتصادية والمالية.

ويوضح الشكل رقم (٣) التغيرات في مستويات الشفافية - الفساد في مجموعة الدول الصناعية السبع

ومن الشكل يتضح ان الدول الصناعية السبعة تتسم بقدر عالي جدا من النزاهة والشفافية وبقدر ضئيل من الفساد ان معدل النزاهة بدء في التراجع من عام ٢٠٠٨ مما يعزو إلى التراخي في ممارسة الرقابة

شكل رقم (3)
التغيرات في مدركات الفساد لدول مجموعة السبعة الصناعية 2008-2001



الشفافية ، الفساد في مجموعة العشرين

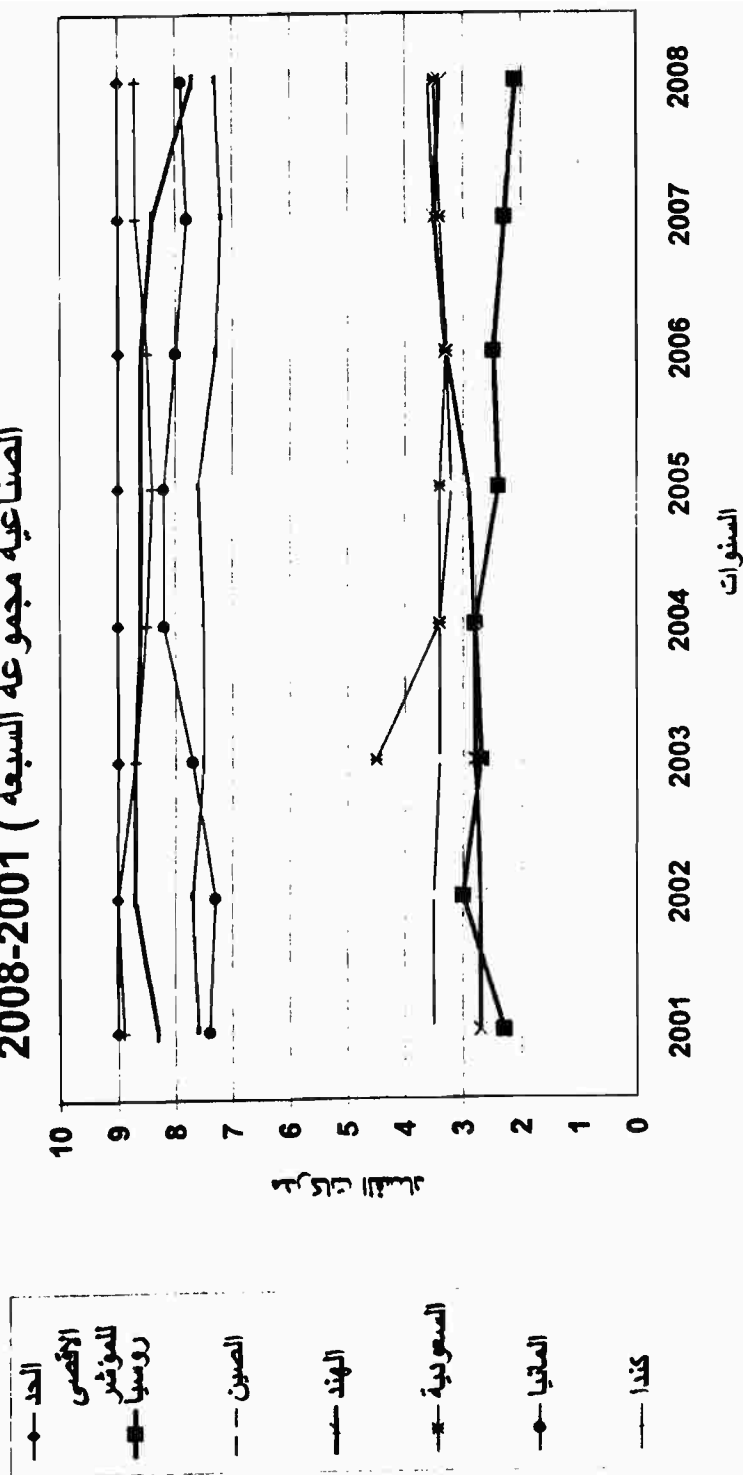
مجموعة العشرين هي مجموعة غير رسمية تهدف إلى خلق فرص للنمو الاقتصادي العالمي والمحافظة على تحقيق الاستقرار وهي تمثل مجموعة الدول الصناعية السبعة والباقي من الدول الناشئة و ٨٠% من حجم التبادلات العالمية كما تمثل ٦٥ % من سكان العالم وتشمل مجموعة الدول الصناعية السبعة (ألمانيا ، كندا ، الولايات المتحدة ، فرنسا ، اليابان ، المملكة المتحدة ، إيطاليا)

وتشمل من مجموعة الدول الناشئة

(جنوب أفريقيا، السعودية ، الأرجنتين ، استراليا ، البرازيل ، الصين ، كوريا الجنوبي، روسيا ، المكسيك ، تركيا ، الهند ، والاتحاد الأوروبي .

ويوضح الشكل رقم (٤) التغيرات في مدركات الفساد في مجموعة دول من مجموعة العشرين بالمقارنة بالتغيرات في مدركات الفساد بمجموعة السبعة للفترة من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٨ ، ومن الشكل يتضح التباين الواضح والكبير بين مدركات الفساد في المجموعتين من الدول

شكل رقم (4)
التغيرات في درجة مدركات الفساد للدول الناشئة (مجموعة العشرين والدول
الصناعية مجموعة السبعة) 2001-2008



الشفافية — الفساد في بعض البلاد الإسلامية غير العربية :

يوضح جدول رقم (٩) مدركات الفساد لبعض الدول الإسلامية غير العربية .

جدول رقم (٩)

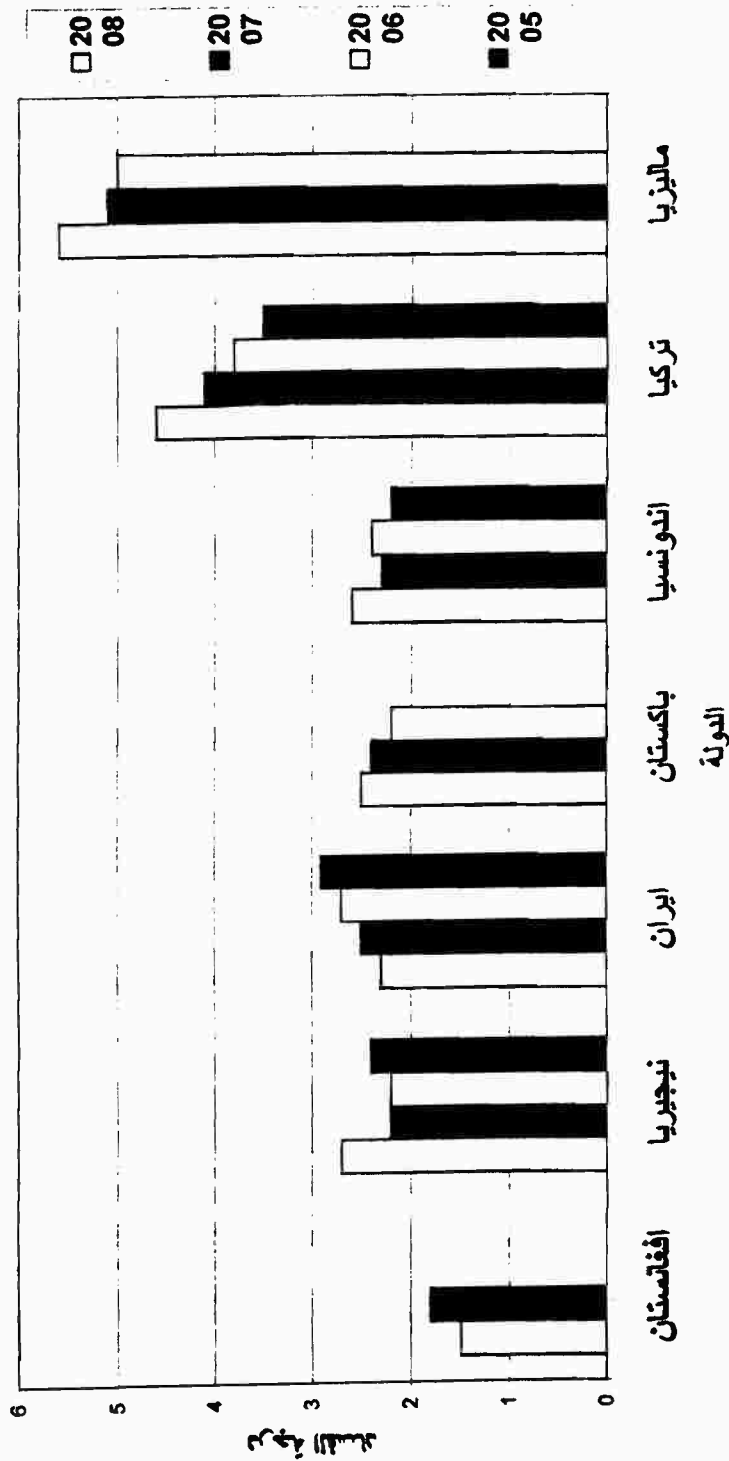
مدركات الفساد لبعض الدول الإسلامية غير العربية .

الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥
أفغانستان	١,٥	١,٨	-	-
نيجيريا	٢,٧	٢,٢	٢,٢	٢,٤
إيران	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٢,٩
باكستان	٢,٥	٢,٤	٢,٢	-
اندونيسيا	٢,٦	٢,٣	٢,٤	٢,٢
تركيا	٤,٦	٤,١	٣,٨	٣,٥
ماليزيا	٥,١	٥,١	٥	-

ظهرت جميع الدول الإسلامية غير العربية بدرجات متدنية جداً على مقياس الفساد حيث لم يصل أي منها إلى ٣ درجات (باستثناء تركيا التي تقوم بمحاولات عنيدة للانضمام إلى دول الاتحاد الأوربي) .

وتأتى أفغانستان بأقل درجات الشفافية — الفساد بدرجة ١,٨ وربما يرجع ذلك لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المساند بها منذ عام

شكل رقم (5)
التغيرات في معدلات الفساد لبعض البلاد الإسلامية في الفترة من 2005-2008



٢٠٠١ بعد تبنى طالبات للهجوم على الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ وتكوين التحالف للقضاء على الإرهاب بأفغانستان ، وحتى الآن ما زالت الحرب دائرة على الإرهاب بأفغانستان .

ثم يأتي بعدها في تدنى درجة الشفافية – الفساد دولة إيران التي تجد معارضة من كل الدول الأوروبية والولايات المتحدة بسبب موقفها من أسلحة الدمار الشامل .

وتعتبر إيران من دول محور الشر كما تضعها الولايات المتحدة وأوروبا فهل لهذا الموقف السياسي تأثير على مدركات الفساد بها أم أن مدركات الفساد ناتجة من هذا الموقف السياسي والأيدولوجي بليلها نيجيريا بدرجة شفافية – فساد قدرها ٢,٢ وهي درجة أقل كثيراً من منتصف المقياس ثم يليها اندونيسيا التي اشتهرت بوجود درجة عالية من الفساد وانعقد بها آخر مؤتمر لمكافحة الفساد .

- ثم يلي اندونيسيا في المقياس إيران .
- يلي إيران في درجة الفساد دولة ماليزيا التي ترتفع فيها درجة الشفافية – الفساد بمقدار ٠,٢ درجة حيث حققت درجة ٢,٧

• الشفافية – الفساد في الشرق الأوسط

يوضح الشكل رقم (٥-١) درجات مدركات الفساد لدول الشرق الأوسط للعام ٢٠٠٩ الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، ويوضح الشكل تفاوت شديد بين دول الشرق الأوسط في مدركات الفساد حيث تأتي دول

النفط فى المقدمة ثم اسرائيل ثم دول الاعتدال ثم دول المغرب العربى
ويلى ذلك دول المواجهه مع اسرائيل وفى نهاية المجموعة دول المواجهة
مع الولايات المتحدة والدول الاروبية (العراق - السودان)
إن التساؤل الذى يفرض نفسه هنا هو هل هناك علاقة بين طبيعة النزاع
على الشرق الاوسط وبين إدراك مستوى الفساد السائد فى منطقة الشرق
الأوسط من جانب المصادر التى أصدرت تقريرها عن مستوى الفساد .

وفىما يلى طبيعة النزاع على منطقة الشرق الاوسط

كان عقد السبعينات يشهد مشاركة الاتحاد السوفيتى للولايات المتحدة الامريكية فى حل
مشكلات الشرق الاوسط بالاضافة الى أطراف النزاع والهدف دائما تطويق النزاع حفاظا
على مصالح الدول الكبرى وبحيث لا يجرف النزاع القوى الكبرى الى خضم النزاع .

وهذا ما كانت الولايات المتحدة الامريكية تحاول فرضه فى الشرق الاوسط ، وفى أواخر
السبعينات تبينت الولايات المتحدة وايقنت ان استمرار النزاع العربى الاسرائيلى يضر
بمصالح كل المعنيين بالمنطقة وخاصة أمريكا ذاتها وان حالة اللاسلم واللاحرب لا تخدم
أى طرف فى المنطقة وهذا ما أدركته مصر .

حاولت الولايات المتحدة إشراك الاتحاد السوفيتى فى إقامة السلام فى الشرق الاوسط لكن
السوفيت لم يتجاوبوا معها وأثاروا إغراق المنطقة بالسلاح السوفيتى لسوريا والعراق
واليمن وزيادة حدة بؤر النزاع ، فالخطط السوفيتية كانت دائما - صب الزيت على
النار - وإثارة الغرغرة وخلق المنازعات إن لم تكن موجودة حتى يمكنه إثبات فساد
النظرية الاقتصادية الحرة ، ويغذى صراع الطبقات ويثير أحقادها ، لذلك رفض
السوفيت التجاوب مع الامريكين ورفضوا الاتفاق على الحد من تزويد المنطقة بالسلاح

لمست الولايات المتحدة استغلال السوفيت للنزاع العربى - الاسرائيلى لتحقيق

مكاسب تتركز نحو منابع البترول وعلى حساب المصالح الأمريكية وأدركت الولايات المتحدة الحاجة إلى تركيبة سحرية لحل النزاع العربي الإسرائيلي . وكان الحل في نظر أمريكا هو الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بسلام وتخلي الفلسطينيين عن استعمال الإرهاب واحترام قرارات الأمم المتحدة والنظر في إعادة الأراضي المحتلة بعد نزع سلاحها

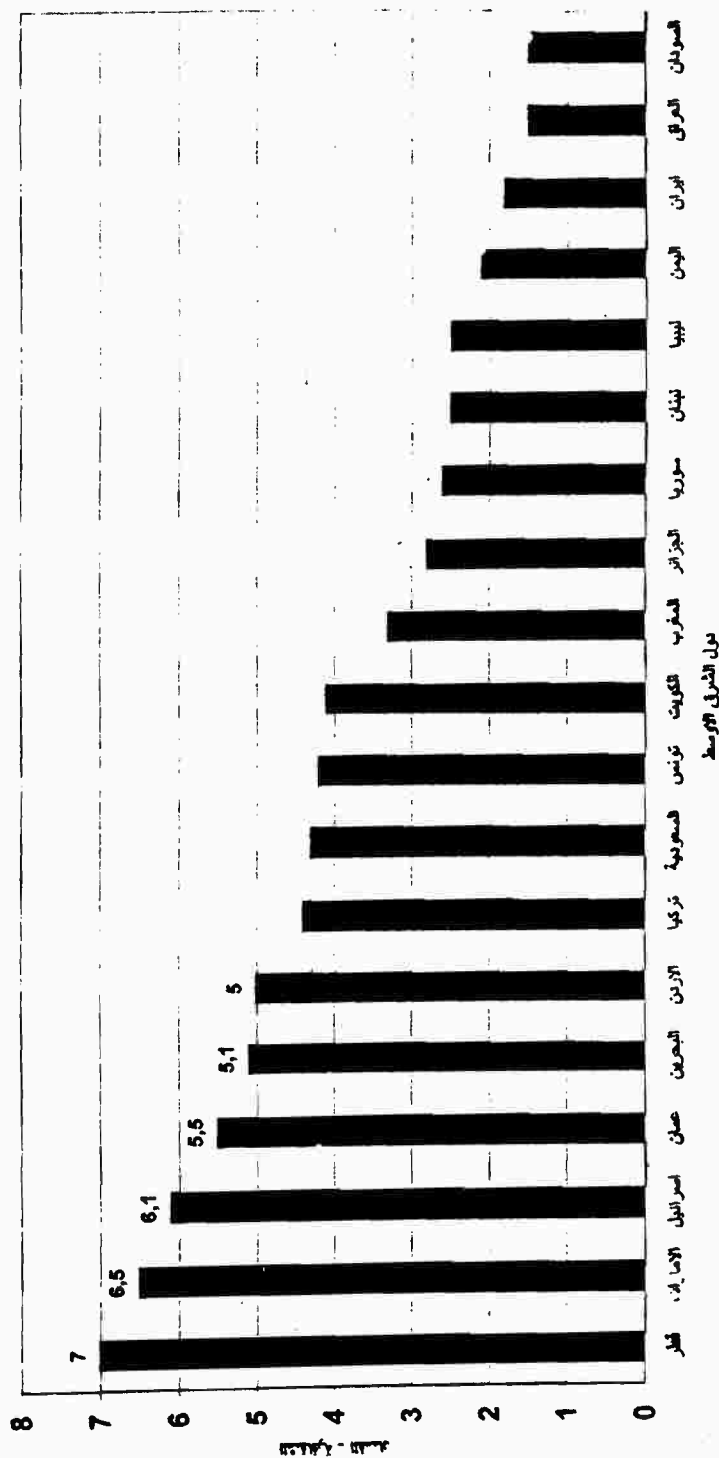
وفي عام ١٩٧٩ حققت الولايات المتحدة نجاح في علاقة مصر وإسرائيل ساعدت عليه المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل

وفي الثمانينات نجحت أمريكا في إقصاء الاتحاد السوفيتي وفي الثمانينات أيضا كانت تصريحات وتصرفات رؤساء إسرائيل مناقضة تماما لاتفاقية كمب دافيد وأصبحت السياسة الأمريكية هي المشكلة الحقيقية لكل العرب .

وبعد التسعينات تبلورت رؤية الولايات المتحدة والدول الغربية الإستراتيجية حول الشرق الأوسط فيما يلي:-

- ضمان أمن إسرائيل والحفاظ على تفوقها العسكري في مواجهة الدول العربية مع الحد من إطلاق يد إسرائيل في المنطقة حرصاً على استمرار المصالح الأمريكية في المنطقة وهو أمر ظهر واضحاً في اتفاقية غزة وأريحا والإمدادات العسكرية الأمريكية الأخيرة في عام ١٩٩٣ لإسرائيل كحافز لها على توقيع الاتفاقية مع الفلسطينيين.
- ردع واحتواء النظم الرديكالية في المنطقة
- استمرار تدفق واردات النفط
- الحفاظ على حرية خطوط الملاحة من وإلى الغرب
- أمن الخليج مسئولية أمريكية باستخدام غطاء الشرعية من الأمم المتحدة
- الحفاظ على أمن دول الخليج وهي الصديق الرئيسي في المنطقة بعد إسرائيل
- توزيع المساعدات الأمريكية في العالم وفي الشرق الأوسط وفقاً لمدى تحقيقها لأهداف
- الالتزام بالديمقراطية وتشجيع التجارة الحرة ومواجهة الإرهاب وحظر الانتشار النووي والحد من التضخم السكاني وتحسين وضع المرأة في الدول النامية.

شكل رقم (1-5)
مؤشر مدركات الفساد لدول الشرق الاوسط عام 2009



الشفافية — الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي (CCG)

يوضح الشكل رقم (٦) التغير في معدلات مؤشر الشفافية — الفساد في دول الخليج العربي خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٨ طبقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية ومن الجدول يتضح أن أعلى الدول في مؤشرات الشفافية — الفساد عام ٢٠٠٨ هي قطر بدرجة ٦,٥ ثم الإمارات بدرجة ٥,٩ ثم سلطنة عمان بدرجة ٥,٥ ثم الكويت بدرجة ٤,٣ ثم السعودية

وطبقاً لمؤشر المنظمة فإن ترتيب الدول الخليجية عام ٢٠٠٨ كالآتي:

٢٠٠٨ قطر — الإمارات — عمان — الكويت — السعودية

٢٠٠٧ قطر — الإمارات — عمان — الكويت — السعودية

٢٠٠٦ الإمارات — قطر — عمان — الكويت — السعودية

٢٠٠٥ عمان — الإمارات — قطر — الكويت — السعودية

٢٠٠٤ عمان — الإمارات — قطر — الكويت — السعودية

وهناك ارتفاع في المعدلات بالنسبة إلى قطر من ٥,٦ عام ٢٠٠١ إلى ٦,٥ عام ٢٠٠٨ وهناك تنهذب في الدرجة من ارتفاع إلى انخفاض بالنسبة لعمان ، ويوجد انخفاض في المؤشر بالنسبة للسعودية من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨ م .

وبملاحظة المؤشرات نجد أن هناك دولتين يقل المعدل فيها عن ٥

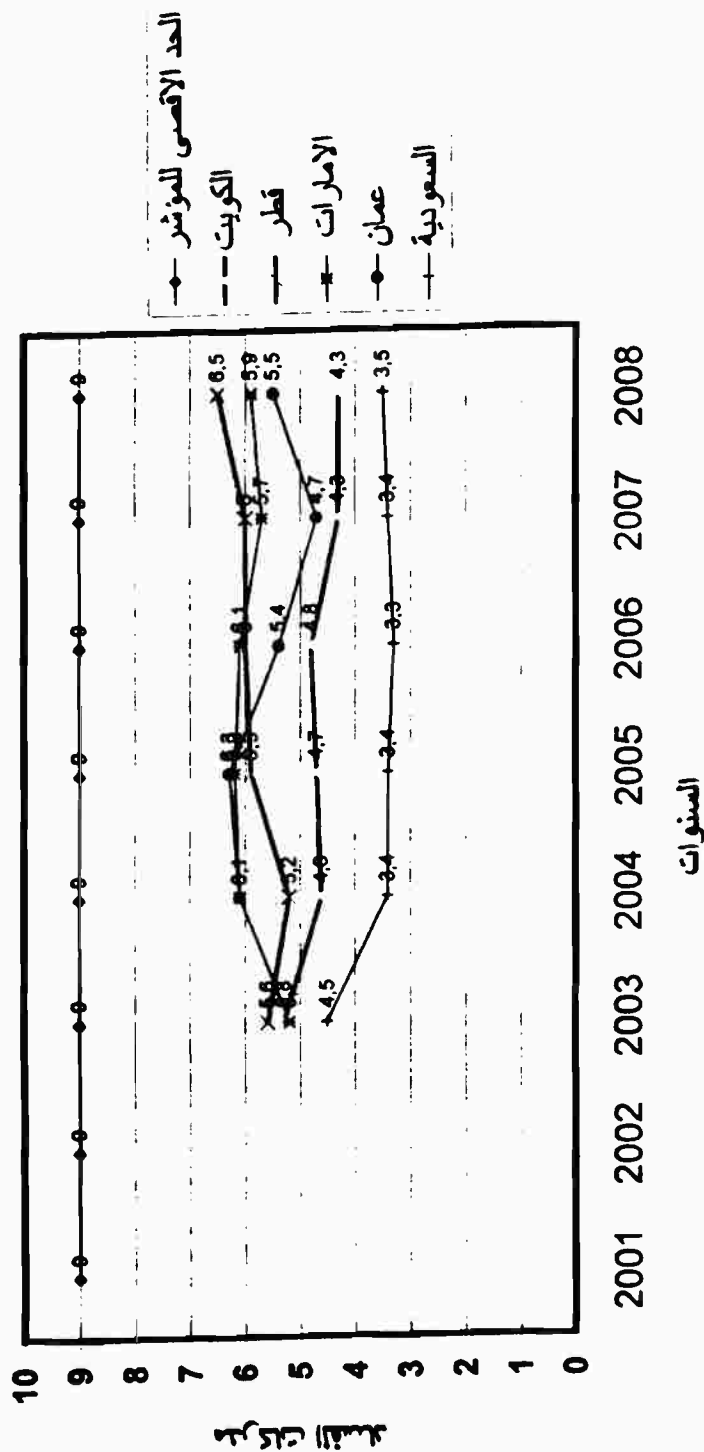
درجات وهما الكويت والسعودية . وفى كل الحالات فإن جميع الدول بعيدة عن الحد الأقصى للشفافية - الفساد وهو ٩ درجات من أصل عشرة درجات تعبر عن أقصى درجات الشفافية الدولية .

وبمراجعة تلك التقارير التى تبرز تباينات فى درجة الشفافية لبعض دول الخليج تتناقض مع واقع الحال ومع المسلمات والفروض المعروفة عن دول الخليج مما يجعل لتلك المؤشرات غير مبررة ومنها :-

- ان هيكل القيم الاخلاقية والسلوكية المتعلقة بالفساد متماثل بين دول الخليج العربى فيما يتعلق بقضايا الشفافية - الفساد ولا يوجد بينها اختلافات معنوية - ان جميع تلك الدول تتمتع بدخل فردى مرتفع مما يجعل وجود حالات الفساد الصغير المتمثل فى الرشاوى الصغيرة غير موجود ، كما ان هذه الدول تنمو بمعدلات مرتفعة وتكاد أن تكون متماثلة

- يبدوا من الشكل الظاهرى للمؤشرات ان تلك المؤشرات تهدف الى اثارة التناقضات بين مجموعة دول الخليج كما تهدف الى النيل من المكانة العالية والمرموقة للسعودية باعتبارها مهد الاسلام ومولد الرسول عليه الصلاة والسلام من قبل منظمات يهودية او منظمات مختربة من قبل منظمات يهودية تعمل على التقليل من القدسية والإجلال الذى تحظى به السعودية فى قلوب أكثر من مليونى مسلم يحجون سنويا الى السعودية لإداء فريضة الحج ويعلمون مؤتمراً للعالم الاسلامى بالسعودية الذى يكن كل إجلال وتقدير لها .

شكل رقم (6) التغيرات في درجة مدركات الشفافية - الفساد في الدول الخليجية 2001-2008



التحليل السياسي والأيدولوجي لمؤشرات الفساد :

في فبراير ١٩٨١ وقع وزراء خارجية ست دول خليجية وثيقة إعلان مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية - الكويت - عمان - قطر - البحرين ودولة الإمارات العربية على أساس الروابط الخاصة التي تجمع هذه الدول ويرى المحللون أن هناك عدة عوامل أدت إلى قيام المجلس وهي :

- قيام الثورة الإسلامية في إيران .
- الغزو السوفيتي لأفغانستان .
- تصاعد إمكانية المجابهة العسكرية بين العملاقين على أرض الخليج
- اتفاقية التحالف بين اليمن الديمقراطي وأثيوبيا والجماهيرية الليبية بشكل يهدد منطقة الخليج ويلاحظ أن المجلس استبعد دولاً خليجية من الانضمام وهي العراق واليمن الديمقراطية .
- وفي التسعينات تم استنزاف موارد دول الخليج إبان الحرب العراقية الإيرانية والاستنزاف الرهيب لاحتياجات دول الخليج المالية إبان غزو العراق للكويت .

وترتب على الغزو في النهاية هبوط الأسعار وزيادة الإنتاج وانخفاض العائد والاحتياطات المالية نتيجة تخفيض الدولار أكثر من مرة .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فإنها تلعب الدور الرئيسي في منظمة الأوبك حيث أنها تقوم بتصدير نحو ٣٠% من إجمالي صادرات

الأوبك الرسمية وهى تلعب دور كاسر الأحزاب فإذا أضفنا إلى إنتاج المملكة إنتاج دول الخليج العربي (الكويت - الإمارات - قطر - ... الخ) فإن هذه النسبة تصل إلى ٤٥% من صادرات دول الأوبك الثلاثة عشر .

ومن خلال تحليل السياسات النفطية لدول الخليج العربي نجد أن السعودية مع كل أزمة نفطية يترتب عليها خفض إنتاجها تلجئ السعودية ومعها دول مجلس التعاون إلى زيادة الإنتاج والصادرات لتعويض النقص في السوق النفطية العالمية وبالتالي ضمان استقرار أسعار النفط إلى المستوى الذى ترضى عنه الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية .

أن التدخل الغربي في المنطقة العربية والإسلامية أدى إلى انقسام الأنظمة العربية بصورة علنية وسافرة إلى معسكر ينتمى باختياراته السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب من ناحية (كنول الخليج العربي) ومعسكر آخر يعادى الغرب وإن كان لا يملك مقومات واستراتيجيات موحدة للدفاع عن المصالح العربية .

وأن هذا الواقع الجديد يسهل التعرف على أسباب الاتجاهات العدوانية للغرب وخاصة لدى الحلف الثلاثي الجديد (الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا) تجاه النظم العربية التي ما زالت على سياستها المناوئة للغرب واتجاهاته (كليبيا والسودان والعراق واليمن) .

ولاشك أن الحصار الذى جرى على كل من العراق وليبيا خير دليل

على ذلك وهذه الدول هي أقل الدول في الشفافية وأكثرها فساداً على مقياس الشفافية الدولية .

تعتمد سياسات الطاقة الأوروبية والأمريكية وإستراتيجية الهجوم على الدول المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك) على تفجير تناقضات الأوبك الداخلية عبر محاور سياسية محددة وتحطيم الوحدة السعرية للنقط من خلال الضغط على المعروض العالمي بواسطة المخزون الاحتياطي الهائل وبالتعاون مع بعض دول منظمة الأوبك المؤثرة والتي تربطها علاقات تبعية أو تحالف بالولايات المتحدة أو الدول الأوروبية .

كذلك تصعيد التناقض بين الدول الرأسمالية المتخلفة (النامية) وبين دول الأوبك وذلك بتحصيل دول الأوبك مسئولية التضخم العالمي والركود الاقتصادي الدولي .

في عام ١٩٨٠ حاولت بعض دول الأوبك خفض إنتاجها للضغط على المعروض العالمي (مثل الكويت – نيجيريا – ليبيا) حيث قامت الكويت بتخفيض إنتاجها بنحو مليون برميل طوال عام ١٩٨٠ . أما ليبيا فقامت بخفض إنتاجها بنحو ١٤ مليون طن عام ١٩٨٠ كما خفضت نيجيريا إنتاجها بنحو ١٢ مليون طن.

وفى نفس العام رفعت السعودية إنتاجها لتقويض انخفاض العرض عن الطلب مما انعكس سلبياً على كل من نيجيريا وليبيا .

مما يوضح عدم وجود خطة إستراتيجية لدول المنظمة تتضمن موقف الأطراف المختلفة وسياستهم في مجال الطاقة والنفط مما يمكن الدول الرأسمالية الكبرى من استغلال التناقضات القائمة بين الدول الثلاثة عشر وابتكارهم لآليات جديدة لخلق تناقضات جديدة بينهم .

أن استمرار الضغوط على الدول ذات الوزن النسبي الأقوى والاحتياطي الضخم يؤدي إلى عدم قدرة هذه الدول على الالتزام بأهداف منظمة الأوبك .

فإيران تحت ضغط مر بها مع نظام العراق اضطرت إلى زيادة إنتاجها عن الحد المسموح به من ١,٢ مليون برميل يومياً إلى ٢,٥ مليون برميل كما قامت بمنح خصومات على نفطها الخام فوصل سعره الفعلي إلى أقل من ٢٩ دولار .

وبالمثل فعلت ليبيا حيث رفعت إنتاجها من ٨,٠ الف برميل إلى ١,٢ مليون برميل مع منح تسهيلات عن أسعار نفطها وهكذا بالنسبة للعراق ونيجيريا .

وتعمل الدول الأوروبية وأمريكا إلى المحافظة على الانقسامات في منظمة الأوبك حتى يصبح من المستحيل في المستقبل الحفاظ على المكاسب التي كان يمكن أن تحقّقها دول الأوبك في حالة تماسكها . لذلك تعمل الدول الأوروبية على إيجاد آليات لتدعيم التفكك والانقسام بين الدول .

ساهمت الدول العربية النفطية في الخليج العربي — باستثناء العراق — بدور كبير في دعم الائتلاف السياسي والعسكري التي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأوروبية وغيرها وقادته في أعقاب الهجوم الانتحاري الذي تعرضت له الأراضي الأمريكية في يوم الثلاثاء الموافق الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ .

وربما كان للدور اللوجيستي الذي وفرته الدول العربية النفطية للعمل العسكري الأمريكي ضد الإرهاب والدور التمويلي غير المباشر الذي قدمته الدول العربية النفطية دوراً في تحديد مدركات الفساد في هذه الدول النفطية من جانب مؤسسات الأعمال والخبراء الدوليين لذلك فإن مؤشر الشفافية لهذه الدول يتزايد منذ عام ٢٠٠١ بينما يتناقص بالنسبة لباقي الدول العربية التي كانت في مواجهة مع الغرب .

الفساد في إسرائيل :

ترتفع درجة إسرائيل على مقياس الشفافية — الفساد على كل الدول العربية والدول الإسلامية .

ويوضح شكل () التغيرات في درجات الفساد في إسرائيل منذ عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨ م .

وأن درجة الفساد التي يوضحها مقاييس منظمة الشفافية الدولية عن مدركات الفساد في إسرائيل لا تتناسب أبداً مع حجم فضائح الفساد

التي تعرضها وسائل الإعلام الإسرائيلية عن قادة سياسيين بدءاً من رئيس الوزراء الأسبق شارون ومروراً بالومرت ورئيس الجمهورية السابق وربما يرجع التحليل ذلك إلى التحالف الأبدي بين إسرائيل وأمريكا والذي يتمثل في اتفاقية التعاون الإستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي في نوفمبر عام ١٩٨١ .

بعد التدخل السوفيتي في أفغانستان عام (١٩٧٩) عرضت إسرائيل خدماتها على الولايات المتحدة في أنها تستطيع تقديم تسهيلات في المراقبة الجوية والنقل لقوات الانتشار السريع الأمريكية التي يجب أن تكون مستعدة على مقربة من منطقة الخليج وفي عام ١٩٨٠ أعلنت الولايات المتحدة مبدأ كارتر عام ١٩٨٠ لمواجهة التهديد السوفيتي لمنطقة الخليج وللمصالح الأمريكية .

وقد انتهى الأمر بتوقيع الجانبين الأمريكي والإسرائيلي في نوفمبر ١٩٨١ على اتفاقية التعاون الإستراتيجي بينهم وهو أمر يخدم المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية الإسرائيلية ، ويلاحظ أن إسرائيل أقدمت على عمليات عسكرية بعد هذا الاتفاق منها تهديد سوريا وغزو لبنان عام ١٩٨٢ وضرب مقر منظمة التحرير عام ١٩٨٥ م .

وربما يرجع إدراك الشفافية والنزاهة في إسرائيل بالمقارنة بالدول العربية إلى عوامل سكانية ، حيث يرتفع الدخل الفردي في إسرائيل عن الدخل الفردي في كل الدول العربية بما فيها الدول النفطية وذلك بسبب برامج الدعم التي تقدمها الدول الأوروبية والولايات المتحدة

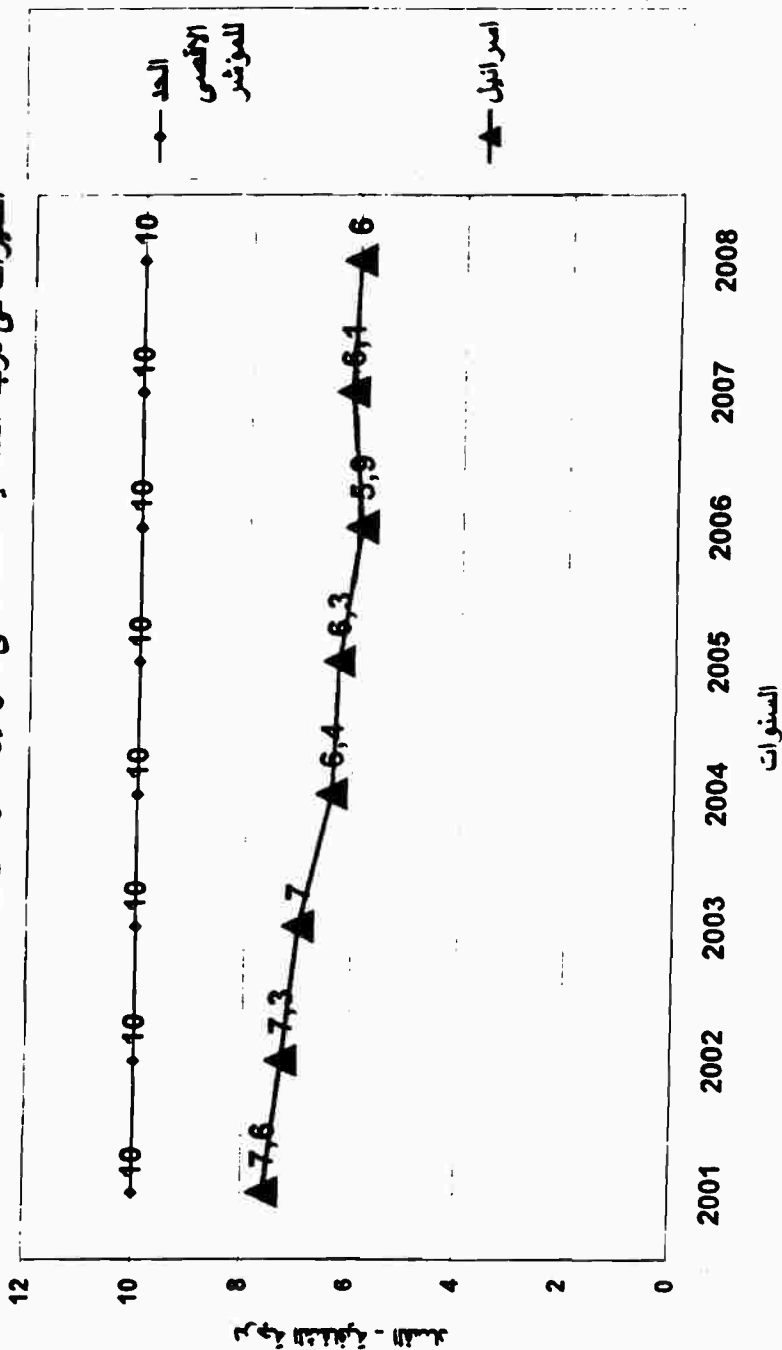
الأمريكية لإسرائيل ، وربما يرجع ذلك إلى تميز إسرائيل بسبب الدعم الأوربي والأمريكي لإسرائيل في مجال الصناعة والبحث العلمي .

فوجد دخل الفرد في إسرائيل عام ١٩٩٢ (١٢٤٣٠) دولار أمريكي أكثر ٥ مرات من متوسط دخل الفرد في المنطقة ، وفي عام ١٩٩٢ كان الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة ٢٤٤'٢٤٤ مليون دولار أمريكي حققت إسرائيل ٦,٦ مليون دولار .

وربما ترجع تلك المؤشرات إلى محاولة ترويج فكرة أن إسرائيل واحة الديمقراطية والشفافية في منطقة الشرق الأوسط لاكتساب التعاطف العالمي لشرعية وجودها ، لذلك يجب أخذ تلك النتائج بأعلى درجات الحذر لتأثرها باعتبارات أيديولوجية وسياسية ناتجة عن احتمال الاختراق المتعمد للمؤسسات التي قامت بأعداد تلك المؤشرات .

بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي).

شكل رقم (7)
التغيرات في درجة الشفافية - الفساد في اسرائيل للفترة من 2001-2008



الشفافية - الفساد في اليابان

يوضح شكل رقم (٨) التغيرات في معدلات الشفافية - الفساد في اليابان

كانت اليابان بلاد منعزلة عن العالم الخارجي حتى عام ١٥٤٣ وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل العشرين تعرض اليابان لضغوط متزايدة ، للانفتاح على العالم الخارجي بالرغم من البناء السياسي والاجتماعي الجامد.

وفي عصر الإمبراطور (فيجي ١٨٦٨ - ١٩١٢) الذي أطلق عليه عصر الانفتاح والتقدم والتحديث فقد حققت اليابان في عشرات السنين ما أستغرق تحقيقه مئات السنين في الدول الأوروبية وتحولت إلى بلد ذات مؤسسات سياسية متطورة وصناعات حديثة وتم نقل العاصمة من " كيوتو " إلى " طوكيو " أي العاصمة الشرقية.

وتم إصدار دستور البلاد الذي نص على إقامة نظام ملكي دستوري وقامت اليابان بدراسة وتبني مقومات الحضارة الغربية الحديثة وتم نقل كل ما هو غربي دون تمييز لما يتوافق مع الشعب الياباني وما لا يتوافق وكانت الأوضاع الداخلية عرضة للتغيرات المستمرة والمتتالية واستطاعت اليابان التكيف بالسرعة الملائمة مع الغرب مع الحفاظ على هويتها وقوميتها دون الانزلاق على ما هو غير مرغوب لليابان.

وخرجت اليابان من الحرب العالمية الأولى معترفاً بها كأحد القوى العالمية الكبرى، وأصبحت اليابان من أسرع دول العالم تطوراً بالرغم من تمسكها بتقاليدها العريقة التي ترجع جذورها إلى أقدم عصور التاريخ وقد استطاعت اليابان تخطي مأساة الحرب العالمية الثانية وتجربتها

المريرة لبناء مجتمع جديد قائم على التعاون المسلمي والمبادئ الديمقراطية مع التمسك بالخصائص الخاصة بالمجتمع الياباني.

استطاعت اليابان من خلال الربع الأخير من القرن العشرين أن تجعل من دفعها واحدة من أكبر الدول الصناعية في العالم بعد أن كانت مجتمع زراعي بالحد الأدنى من مستويات المعيشة بفضل الإنجازات المادية والتكنولوجية والفكرية التي حققتها.

وفي عام ١٩٤٥ اضطرت اليابان إلى قبول شروط الاستسلام التي فرضتها القوى المتحالفة بعد أن مزقتها الحرب العالمية الثانية وفي عام ١٩٥١ وقفت اليابان في سان فرانسيسكو معاهدة الصلح مع ثمانين وأربعين دولة واستعادت سيادتها واستقلالها في أبريل عام ١٩٥٦ وكان ذلك دلالة على البعث الجديد لليابان

النظام السياسي لليابان

كان الدستور السابق لليابان الصادر عام ١٨٨٩ يرسخ السلطة المطلقة للإمبراطور، ولقد تم تعديل ذلك الدستور بصدور دستور عام ١٩٤٦ وهو الدستور الحالي لليابان والذي أحدث تحولاً كبيراً في الهيكل الحكومي لليابان.

وتنص المادة الأولى من الدستور على أن

- "الإمبراطور هو رمز الدولة ووحدة الشعب ، ويستمد مركزه من إرادة الشعب الذي يتمتع بسلطة مطلقة"
- كما ينص الدستور على أن البرلمان هو السلطة العليا

باعتباره الجهاز التشريعي للحكومة وأن السلطات الحكومية الثلاث
التشريعية والتنفيذية والقضائية ، يتم الفصل بينهم

• ويمارس الإمبراطور عمله باسم الشعب كإصدار القوانين والمعاهدات
ودعوة البرلمان للانعقاد ومنح النياشين بعد مشاورة وموافقة مجلس
الوزراء.

وتنص المادة الثالثة من الدستور على :-

" ينبغي أخذ مشورة وموافقة مجلس الوزراء على كافة القرارات التي
يصدرها الإمبراطور فيما يتعلق بأمور الدولة ، ويكون مجلس الوزراء مسؤولاً
عن ذلك.

وتنص المادة السابعة أن مهام الإمبراطور الأخرى هي :-

- إعلان تعديلات الدستور والقوانين وأوامر مجلس الوزراء
والمعاهدات
- التصديق على تعيين الوزراء والمسؤولين وإعفائهم من مناصبهم
- حل مجلس البرلمان
- دعوة البرلمان للانعقاد
- إعادة الانتخابات العامة لأعضاء البرلمان
- وليس للإمبراطور أية سلطات تتعلق بالحكم وتقتصر أعماله على
الأعمال التي حددها الدستور وهي

١- تعيين رئيس الوزراء ورئيس القضاء في المحكمة العليا وقد أستبدل
مجلس الأعيان بمجلس الشيوخ والذي ينتخب أعضاؤه كأعضاء

مجلس النواب.

٢- ويتمتع البرلمان بحق تكليف رئيس الوزراء والحكومة هي التي تختار كبير القضاة

٣- ويمثل مجلس الوزراء السلطة التنفيذية وهو مسئول مسؤولية جماعية أمام البرلمان.

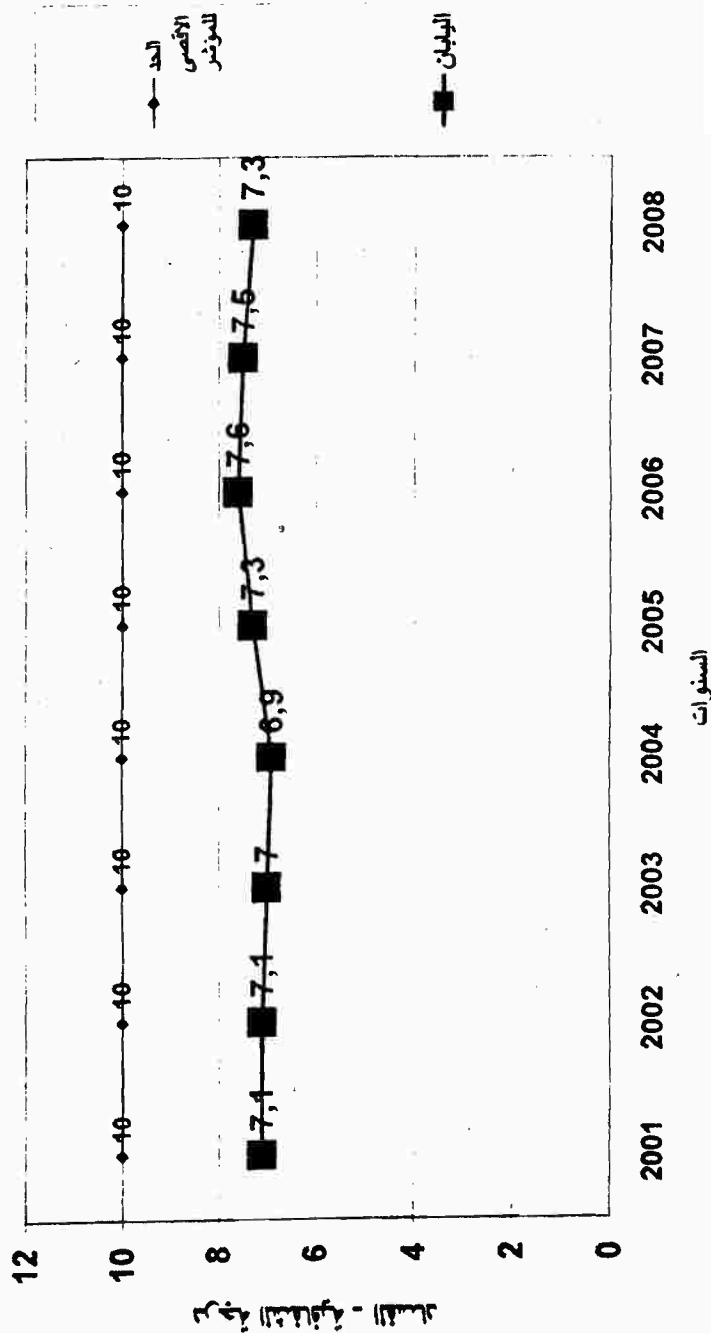
٤- والبرلمان " الداييت" أعلى سلطة في الدولة وهو المخول بمن القوانين ويتكون من البرلمان من

٥- مجلس النواب (٥١٢ مقعد) وينتخب الأعضاء لمدة ٦ سنوات مع انتخاب نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات.

الشفافية - الفساد في اليابان

ويوضح شكل رقم (٨) التغيرات في درجة الشفافية - الفساد منذ عام ٢٠٠١-٢٠٠٨ ومن الشكل يتضح لارتفاع درجة الشفافية -الفساد عام ٢٠٠١ حيث كان مقدارها ٧،١ ثم بنيت في الانخفاض غير الملحوظ في السنوات السابقة عام ٢٠٠٢ مقدارها ٧،١ وفي عام ٢٠٠٣ مقدارها ٧ درجات ووصلت الى اقل معدل لها عام ٢٠٠٤ بدرجة ٦،٩ ثم بنيت بعد ذلك في الارتفاع ووصلت الى ٧،٣ عام ٢٠٠٥ وحتى وصلت الى اقصى معدل لها عام ٢٠٠٦ بدرجة ٧،٦ درجة ثم تناقصت الى ٦،٥ عام ٢٠٠٧ والى ٧،٣ عام ٢٠٠٨ وفي كل الاحوال فتتها تقع في مجموعة الدول الصناعية السبع ذات الدرجة العالية من الشفافية وللتزامه

شكل رقم (8)
التغيرات في درجة الشفافية - الفساد للبيان من عام 2001-2009



الفساد في روسيا

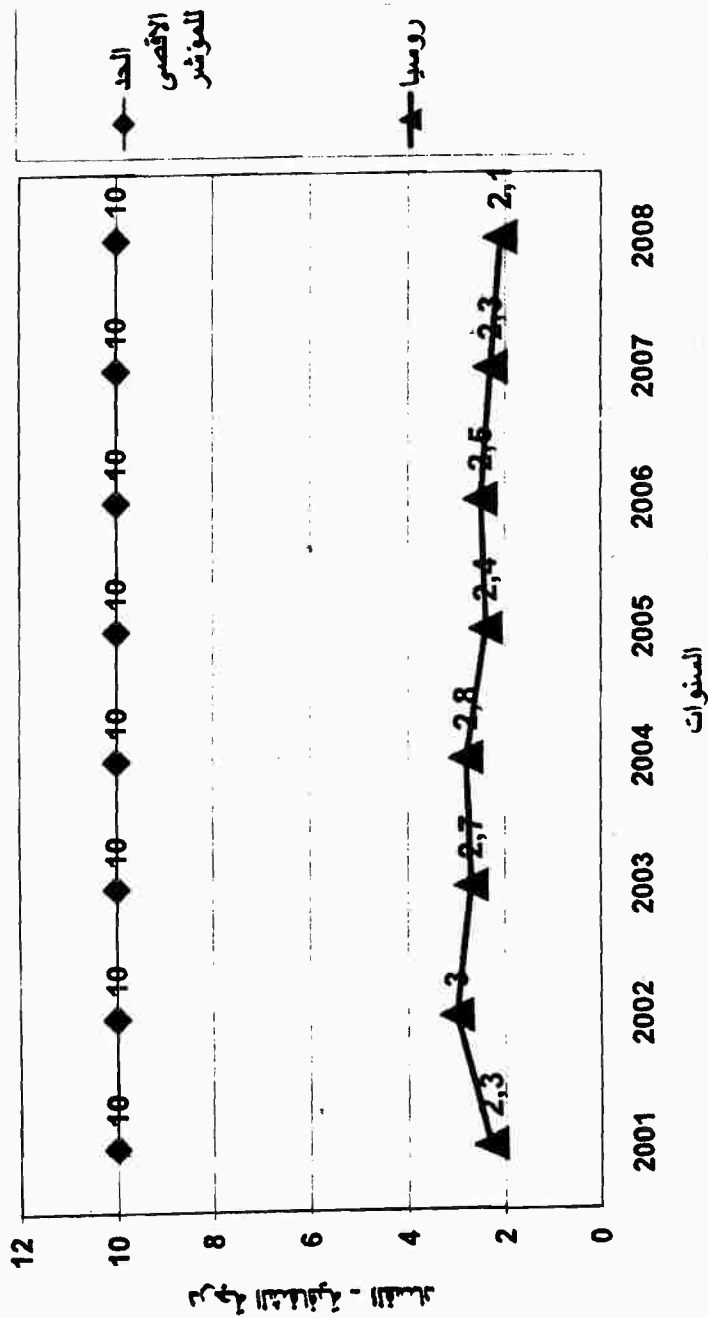
كانت محاولات التغير في الكتلة الشرقية تتبع من جنور تاريخية ولكن الدفعة الحقيقية للتغير كانت بتدبير الزعيم السوفيتي جورباتشوف والمصارحة " الجلاسنوست" وهذه السياسة تركت تأثيراتها على بقية دول أوربا الشرقية وأحدثت بها عملية تحول نفسي وفكري واجتماعي تفاعلت مع بعض المتغيرات الموضوعية مثل انخفاض معدلات النمو ، الركود الاقتصادي ، سيطرة البيروقراطية و الفساد ، عدم قدرة النظم الحاكمة على التكيف مع المتغيرات الدولية.

وانتهى الأمر بسقوط الاتحاد السوفيتي في نهاية عام ١٩٩١ وتفككه وانهار النظام الشيوعي وتبني دول أوربا الشرقية جميعاً للتعددية الحزبية واقتصاديات السوق الحر.

ويوضح الشكل رقم (٩) التغيرات في درجة الفساد في روسيا للفترة من عام ٢٠٠١ الى عام ٢٠٠٨ ويوضح الشكل انخفاض درجة الشفافية وارتفاع مستوى الفساد في روسيا حيث كان اعلى درجة لها عام ٢٠٠٢ ومقدارها ٣ درجات وكانت اقل درجة لها عام ٢٠٠٨ وقدرها ٢,١ مما يظهر عدم قدرة روسيا على تجاوز حالة سيادة الفساد طبقا لتقارير منظمة الشفافية الدولية .

ومما سبق يظهر تساؤل هام ما هو مدى تاثر اعتبارات العمل على انهاء النظم الشيوعية والاشتراكية على نتائج منظمة الشفافية الدولية ؟

شكل رقم (9)
التغيرات في درجة مدركات الفساد في روسيا من عام 2001-2008



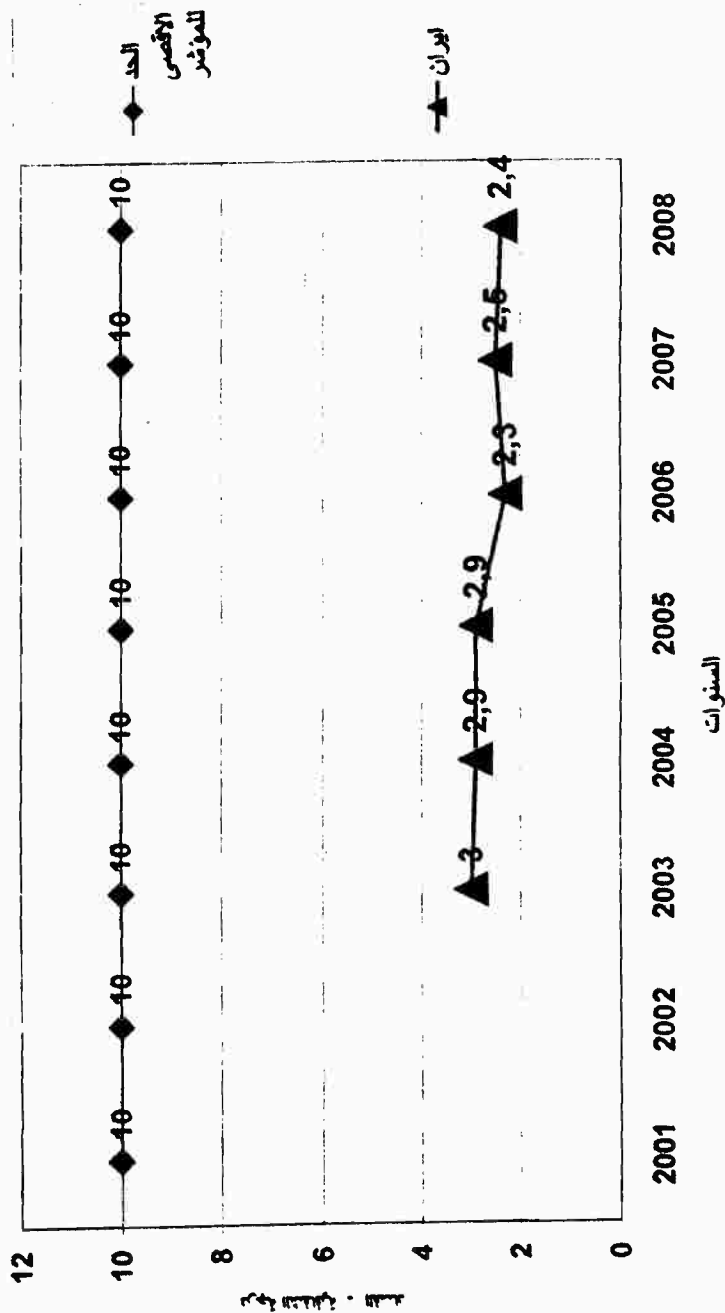
الشفافية - الفساد في إيران

ثورة إيران الإسلامية (فبراير ١٩٧٩)

كانت إيران في عهد الشاه هي القوة التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة للحفاظ على مصالحها في منطقة الخليج وفي مواجهة التسلل الشيوعي ومع سقوط إيران الشاه وبزوغ الثورة الإسلامية حدثت تغيرات هامة في منطقة الخليج وهي :

- انهيار حليف قوى للولايات المتحدة وللغرب خاصة في الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج .
- في حالة عدااء إيران - الثورة للغرب فإنه يتم الإضرار بالأمن الغربي في منطقة الخليج .
- قيام الثورة أفقد الغرب قاعدة هامة للتجسس على السوفييت .
- فقدان دول الخليج لمظلة أمنية هامة .
- احتمال قيام إيران بتصدير الثورة الإسلامية إلى دول الخليج وإلى الجمهوريات (الإسلامية) في الاتحاد السوفيتي وفي السنوات الأخيرة
- تتهم الدول الغربية والولايات المتحدة إيران بإنتاج أسلحة الدمار الشامل ، وتزعم إيران أن منشأتها النووية تقام لأغراض سلمية .
- وتهدد الولايات المتحدة وإسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية لإيران إذا لم تتوقف عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل .

شكل رقم (10)
لتغيرات في درجة مدرجات الفساد لايران من عام 2008-2001



- وفى عام ٢٠٠٩ أعلن رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما اتخاذ الدبلوماسية والتفاوض أساسا لحل المشكلة الإيرانية .

الشفافية للفساد فى إيران

يوضح الشكل رقم (١٠) ان إيران غارقة فى دومة فساد حيث كان اعلى معدل لها عام ٢٠٠٣ وقدره ٣ درجات ثم اتجهت للانخفاض حتى وصلت الى حدها الأدنى عام ٢٠٠٨ وقدره ٢,٤ درجة وهذا يعنى استئراء الفساد بإيران ويظهر السؤال ما هو مدى تأثير درجة الفساد بالاعتبارات الايدولوجية والسياسية لموقف إيران من المتغيرات الدولية السابق ذكرها ؟

الفساد فى العراق :

حاولت العراق فى أواخر السبعينات تبنى سياسة مستقلة وتمثل ذلك فى استنكار العراق للتدخل السوفيتى فى أفغانستان ١٩٧٩ وقد خرجت العراق من الحرب الإيرانية بمكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية يمكن إيجازها فى الآتى :

- الاستقرار الداخلى نتيجة لاضطباط حزب البعث وسيطرته على الآلة الإعلامية الضخمة .
- العائدات الضخمة من مبيعات البترول تمكنه من البناء الاقتصادى .
- الحصول على دعم مالى ضخم من دول الخليج لمواجهة إيران مكنها من بناء قوة عسكرية واضحة .

- تأكيد زعامة صدام حسين راعى البوابة الشرقية للوطن العربي وهناك مبدأ سياسي يقول أن امتلاك القوة يغرى باستعمالها وهذا ما تحقق بالفعل بغزو العراق للكويت
- وفى ١٥/٧/١٩٩٠ أرسل وزير الخارجية العراقي رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية يتهم فيها الكويت بسحب كميات ضخمة من حقل الرميثة العراقي تبلغ ٢٤٠٠ مليون دولار وأنها أقامت منشآت عسكرية ونفطية على أرض العراق وردت الكويت بنفي الادعاءات.
- وفى ٢/٨/١٩٩٠ أقدمت العراق على غزو الكويت واتخذت خطوات ضم الكويت وادعت العراق أن الغزو جاء لمساندة الانقلاب العسكري الذى أطاح بحكومة الكويت .
- قامت العراق باعتبار الرعايا الأجانب في العراق والكويت رهائن لإجبار أمريكا والغرب على عدم التدخل .
- توزيع رفض وتأييد الغزو من العالم العربي بنسبة ٥٠% لكل منهما ووقف النظام العربي ممثلاً في الجامعة العربية ضد الغزو العراقي .
- فوجئت العراق بهروب أمير البلاد وولى عهده وكبار رجال الدولة ولجؤهم إلى السعودية .
- لم يتوقع العراق رد الفعل الدولي المصمم على ضرب الغزو وإجبار العراق على الانسحاب .
- فى ٢/٨/١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن القرار ٦٦٠/١٩٩٠ أدان فيه الغزو وطالب القرار بالإجماع بانسحاب العراق من الكويت .
- صعدت أمريكا ومجلس الأمن العقوبات إلى العقوبات الاقتصادية والتجارية وتجميد الأرصدة والممتلكات والحصار الجوى إلى أن وصل الأمر إلى موافقة مجلس الأمن على استخدام القوة ضد العراق
- تحركت آلات الحرب والإعلام والدبلوماسية الغربية في إطار عاصفة الصحراء بقوات أمريكية وفرنسية وبريطانية وسعودية ومصرية وسورية وكويتية ومغربية .
- فى ١٧/١/١٩٩١ بدأت عاصفة الصحراء وانتهت فى ٢٨/٢/١٩٩١
- تم تدمير طاقات العراق وإرجاعه عشرات السنين إلى الوراء ولم تقتصر على

تدمير الطاقة العسكرية .

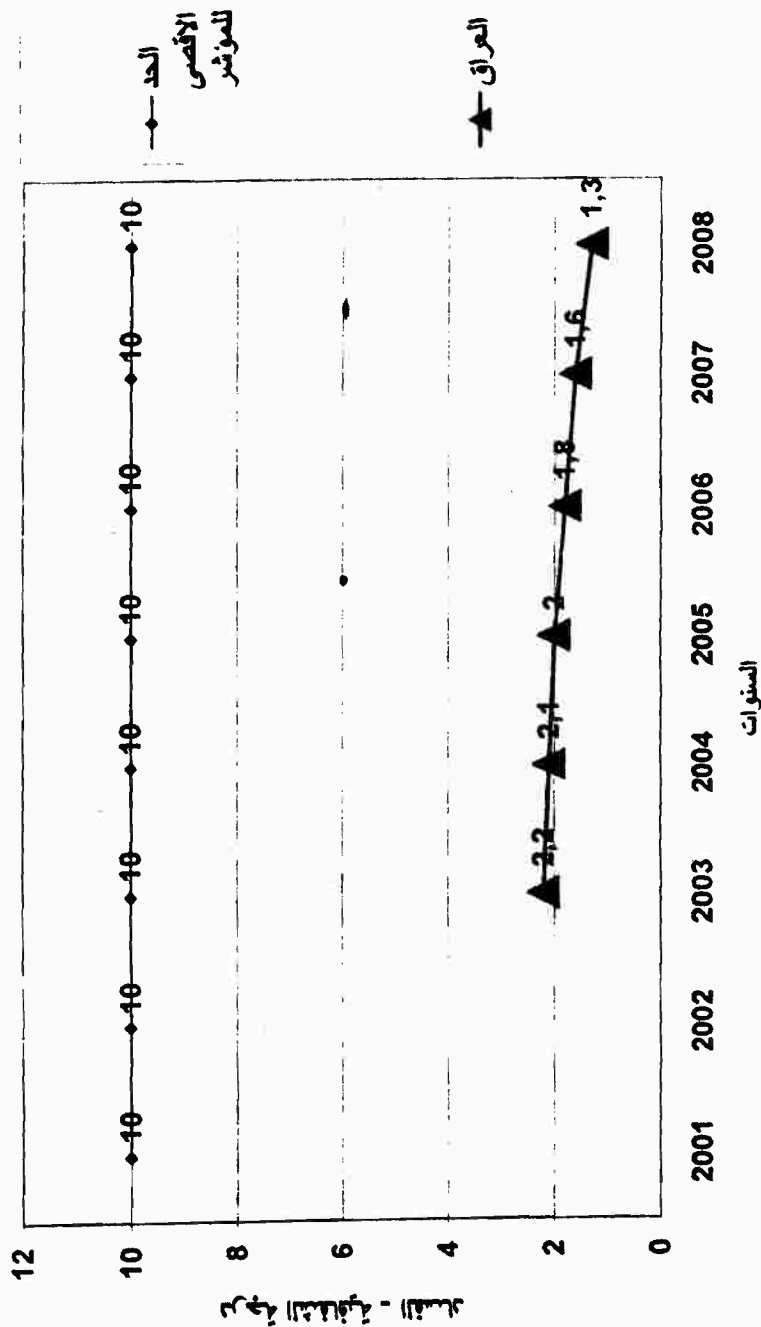
- انتهى الأمر بتركيع العراق وإزالة أسطورة القوة العراقية .
- استطاع العراق إعادة بناء قدراته العسكرية وقوته وتم اتهامه بامتلاك أسلحة دمار شامل .
- قامت الولايات المتحدة وبريطانيا ودول حليفة أخرى بضرب العراق وتم إسقاط نظام صدام حسين وسلمت السلطة إلى حكومة عراقية بعد أن تم تدمير طاقات العراق العسكرية وحل الجيش العراقي وحزب البعث .
- استمر العراق في مرحلة من الفوضى والاضطراب أطلقت عليها الولايات المتحدة الفوضى الخلاقة .
- في عام ٢٠٠٩ أعلن الرئيس الأمريكي براك أوباما أخطاء الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وأعلن انسحاب القوات الأمريكية من العراق .

الشفافية - الفساد في العراق

يوضح الشكل رقم (١١) الانخفاض الشديد في درجة الشفافية - الفساد في العراق حيث كانت درجة الفساد في عام ٢٠٠٣ مقدارة ٢,٢ درجة ثم استمر الانخفاض في درجة الفساد حتى وصل الى ١,٣ عام ٢٠٠٨ وهذا يمثل عدم قدرة الحكومة الحالية على كبح جماح الفساد الذي يستمر في التزايد

والسؤال المطروح هل كان للاعتبارات الايدلوجية والسياسية الخاصة بتبرير الحرب على العراق وتدمير عناصر القوة لديه اثرا على درجات الفساد التي تظهرها تقارير المنظمة الدولية للشفافية ؟

شكل رقم (11)
التغيرات في درجة الشفافية - الفساد في العراق للفترة من 2003-2008



تحليل لعلاقة الحالة الاقتصادية بمؤشر الفساد :

أن التحليل المتعمق لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وعلاقته بالحالة الاقتصادية للدول من حيث الدخل القومي والدخل الفردي وقيمة الصادرات والواردات توضح لنا علاقة تبادلية بين الحالة الاقتصادية وبين درجة مدركات الفساد .

ويوضح الجدول التالي الحالة الاقتصادية لبعض الدول ودرجة مدركات الفساد .

الحالة الاقتصادية ودرجة مدركات الفساد لمجموعتين

من الدول لعام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٨

جدول رقم (١٠)

بيان	البلاد الغنية - الصناعية					البلاد الاقل ثراء	
	فرنسا	بريطانيا	اسبانيا	البنانيا	رومانيا	كرواتيا	
الإنتاج	١٥٤٨٢٠٠	١١٣٥٠٠٠	٥٨٦٢٠٠	٢١٥٦٩	٣٣٤٨٨	١٨٨٠٠	
الدخل الفردي	٢٠٥١٠	١٨٤٩٤	١٤٧٨٩	٢٧٨٨	٤٣٦٠	٣٩٦٠	
الواردات	٢٧٥٧٦٩	٢٧٥٠٧٩	١٢١٧٨٤	٩٣٥	٩٢٥٦	٧٧٨٨	
الصادرات	٢٨٩٤١٦	٢٧٠٧٤٦	١٠١٩٩٣	٢٧٠	٧٥١٦	٤٥١٢	
الفساد عام ٢٠٠٥	٧,٥	٨,٦	٧	٢,٤	٣	٣,٤	
الفساد عام ٢٠٠٨	٦,٩	٧,٧	٦,٥	٢,٦	٣,١	٣,٤	

المصدر : تقارير منظمة الشفافية الدولية ٢_ تقرير حالة العالم

ويوضح الشكل رقم (١٢) الفرق في درجة مدركات الفساد بين الدول المتقدمة (الغنية) والأقل تقدماً (الفقيرة) .

ومن الجدول السابق يتضح أن هناك فرق واضح بدون حاجة إلى تحليلات إحصائية بين مجموعة الدول ذات الإنتاج القومي والدخل الفردي

المرتفع وبين إدراك الشفافية — الفساد ومنه يتبين أنه كلما كان الدخل الفردي والإنفاق على الاستهلاك أعلى كلما تزايد إدراك الأفراد لوجود الشفافية والنزاهة (كما هو في حالة فرنسا وبريطانيا وأسبانيا)

وكلما انخفض الإنتاج القومي والدخل الفردي كلما انعكس ذلك على ارتفاع إدراك وجود الفساد أو انخفاض إدراك وجود الشفافية والنزاهة (كما في حالة دول البانيا ورومانيا وكرواتيا).

ومن هنا يتضح العلاقة الجدلية بين النمو الاقتصادي أو الحالة الاقتصادية وبين درجة مدركات الفساد وينتقى التساؤل الخاص بتلك التقارير والمقياس وهو

هل الفساد يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ؟

أم أن ضعف الحالة الاقتصادية يؤدي إلى تضخيم مدركات الأفراد عن الفساد السائد .

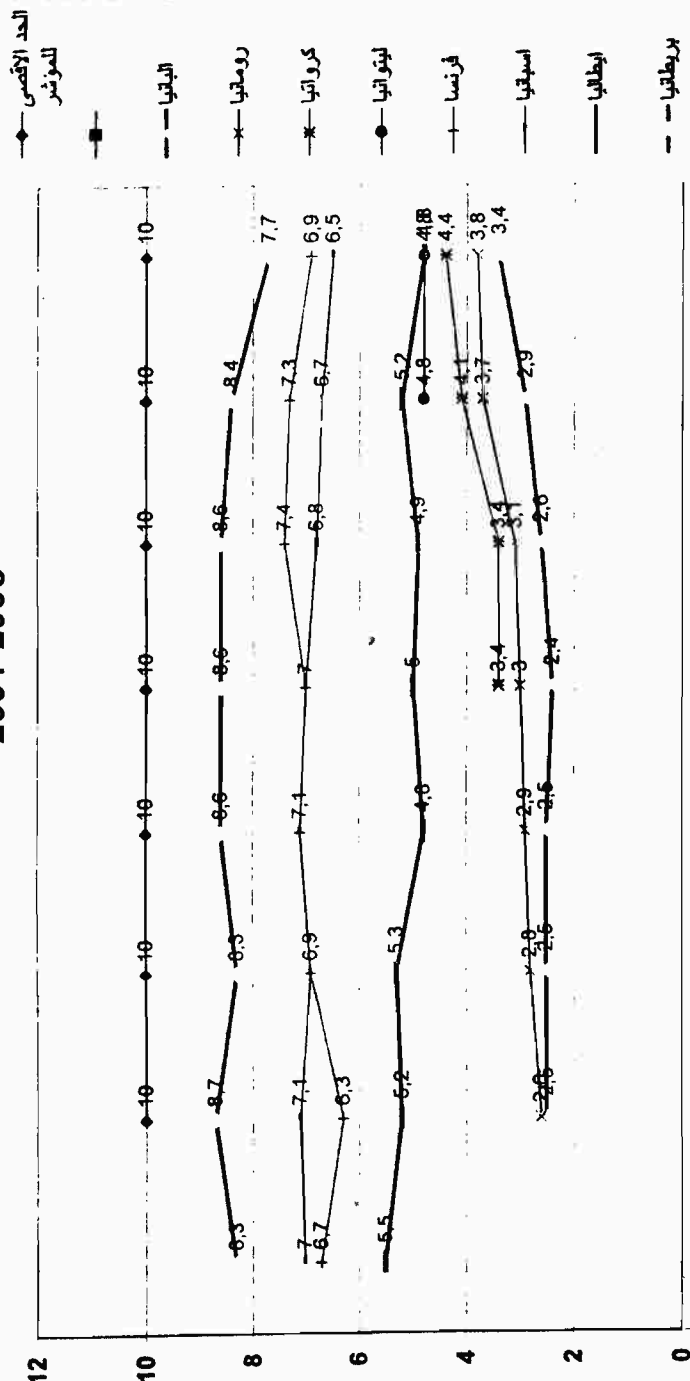
أن افترض أن درجة مدركات الفساد تتأثر بالحالة الاقتصادية يتوافق مع افتراضات ومبادئ العلوم السلوكية والسلوك الإنساني حيث

يؤدي انخفاض الدخل الفردي إلى تزايد وتضخم إدراك الأفراد للفساد ، الأمر الذي يجعلنا نتشكك في أن درجة مدركات الفساد هي تعبير حقيقي عن سيادة ظاهرة الفساد طبقاً لما أسفرت عليه نتائج منظمة الشفافية الدولية .

وأن النتائج الظاهرة من الجدول السابق توضح علاقة الارتباط بين الدخل القومي والدخل الفردي ودرجة إدراك الفساد إلا أننا لا نرغب أبداً في إجراء تحليلاً إحصائية متعمقة أو متقدمة لإثبات تلك العلاقة بسبب التشكك في مقياس الفساد باعتباره مقياس علمي يمكن الاعتماد عليه في أي دراسة إحصائية لعدم سلامة منهجية القياس وتأثره باعتبارات أيديولوجية وسياسية من قبل المنظمات التي تقوم بتقديم تقريرها عن درجة الفساد .

شكل رقم (12)

مقارنة التغيرات فى درجة الفساد فى دول اوروبا اللاتينية وبريطانيا ودول البلقان فى الفترة من 2001-2008



تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩^{١٩}

صدر التقرير في ٦/١١/٢٠٠٩ في لندن .

وكانت نتائج التقرير كالتالي :كانت العشرة دول الأكثر شفافية ونزاهة والاقبل فساد هي^{٢٠}

حصلت كل من نيوزيلندا والدنمارك وسنغافورة والسويد وسويسرا و
فنلندا ونيذرلاندس وأستراليا وكندا وإيسلندا على درجات اعلى من ٨,٧ درجة

احتلت نيوزيلاندا ٩,٤ ووالدنمارك ٩,٣ وسنغافورة ٩,٢
والسويد ٩,٢ وسويسرا ٩ المراتب الاولى من المؤشر بدرجة تزيد عن ٩
درجات وحقت المراتب الخمسة الاولى اعلى من ٩ درجة من عشرة
درجات ، بينما كانت فيلندا ٨,٩ ونيذرلاندس ٨,٩ وأستراليا ٨,٧

أوضح التقرير أن الصومال اشد الدول فساداً ، فقد حصلت على
١,١ ثم افغانستان ١,٣ ثم ميانمار ١,٤ ، بينما تقاسمت السودان والعراق
المركز الرابع كأسوأ الدول فساداً .

وبالنسبة لدول القوى الكبرى ..

^{١٩} صدر تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ بعد انتهاء التحليلات الخاصة بتقرير الفساد ، لذلك تم عرض هذا التقرير بعد التحليلات منفصلاً عن تقارير المنظمة السابق عرضها ولم يحتوى التقرير الجديد

اى تغييرات دراماتيكية تؤثر على نتائج التحليلات السابقة

^{٢٠} نتيجة المؤشر تتعلق بتصورات وجود درجة الفساد كما يراها رجال الاعمال والباحثون وتتراوح بين ١٠

(نظيف جدا) و (فاسد جدا)

فقد جاءت ألمانيا في المركز (١٤) ، واليابان (١٧) ، وبريطانيا (١٧) وفرنسا (٢٤) ، والولايات المتحدة (١٧) ، ، بينما كل من الصين احتلت المركز (٧٩) وروسيا (١٤٦) .

العلاقة بين الفقر والفساد في تقرير ٢٠٠٩:

سجلت جميع الدول ذات الدخل المنخفض وواغلب الدول الأفريقية نقاط دون الخمس نقاط الأمر الذي يدل على أنها تواجه مستويات عالية في الفساد الداخلي

أشار مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ إلى أن الفرق بالنسبة لإدراك ظاهرة الفساد بين الدول الفقيرة والغنية ما يزال كبيراً كما كان عليه من قبل ويجب على الدول المتطورة والنامية تحمل المسؤولية للحد من الفساد .

وأوضح المؤشر أن هناك علاقة قوية وواضحة بين الفساد والفقر في نتائج المؤشر لعام ٢٠٠٩ ، حيث أن ٧٥ دولة من اجمالي ١٨٠ دولة تمثل ٤٢ % تقريبا من الدول حصلت على نتيجة أقل من ثلاث نقاط ، وجميع هذه الدول منخفضة الدخل كما وصفها البنك الدولي .

بينما كانت أكثر عشرة دول في الشفافية والنزاهة طبقاً لجدول مدركات الفساد هي :

نيوزيلاند ٩،٤ - والدنمرك ٩،٣ — — سنغافورة ٩،٢ - السويد ٩،٢
سويسرا ٩،٠ - فنندا ٨،٩ — ٩،٤ - النرويج ٨،٩ — استراليا ٨،٧

ذلك فإن هناك دول قد حدث لها تدهور في مؤشر الفساد منها
أفغانستان من (١,٥) إلى (١,٣) والبحرين من (٥,٤) إلى (٥,١)
وايطاليا من (٤,٨) إلى (٤,٤) وتركيا من (٤,٦) إلى (٤,٤) وكرواتيا
من (٤,٤) إلى (٤,١) وتونس من (٤,٤) إلى (٤,٢) والكويت من (٤,٣)
(٤,١) إلى (٣,٢) والجزائر من (٣,٢) إلى (٢,٨) ولبنان من (٣) إلى (٢,٥)
ونيجيريا من (٢,٧) إلى (٢,٥) وإيران من (٢,٣) إلى (١,٨)

وتتصدر الدول التي أحرزت نتائج أفضل هذه السنة في دول مثل
قطر (٧) حيث كانت عند ترتيب ٢٨ واصبحت عند ترتيب ٢٢ والمملكة
العربية السعودية (٤,٣) وكانت عند ترتيب ٨٠ اصبحت في الترتيب ٦٣
والعراق (١,٥) والتي كانت في الترتيب ١٧٨ واصبحت في الترتيب ١٧٦
كما استطاعت عدد من الدول الفقيرة احتواء نسبة الفساد لتحوز نتيجة أفضل
في مؤشر مدركات الفساد .

تحليل لنتائج عام ٢٠٠٩ م :

احتوى المؤشر على ١٨٠ بلداً (وهو نفس عدد الدول التي احتواها
مؤشر عام ٢٠٠٨ ومؤشر ٢٠٠٧) .

كما تحل الصومال المرتبة الأخيرة (١,١) ويتقدمها بشكل طفيف
كل من أفغانستان ١,٣ وميانمار (١,٤) والسودان والعراق (١,٥)

تقرير مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٩ م وتزايد معدلات الفساد

كشف تقرير الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عن استمرار
تفاقم معدلات الفساد العالية في الدول ذات الدخل المنخفض إلى حد

كبير وعلى خلفية تواصل فضائح الشركات في الدول الغنية التي تراجع مؤشر الفساد فيها .

مؤشر مدركات الفساد لدول الوطن العربي لعام ٢٠٠٩ م :

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتسم بالحقائق الآتية بشأن الفساد :

- يوجد ١١ دولة أحرزت أقل من ٥ علامات على المؤشر مما يشير إلى مشكلة فساد كبيرة في دول الوطن العربي.
- يوجد ٥ دول فقط أحرزت ما يزيد عن ٥ علامات هي (قطر ٦,٥ – الإمارات العربية المتحدة ٥,٩ – عمان ٥,٥ – البحرين ٥,٤ – الأردن ٥,١) .

وما يزال التقرير أن مواجهة الفساد ضرورة حتمية باعتباره العقبة الأساسية أمام التنمية بدأ من المغرب ومروراً بمصر ولبنان والكويت واليمن وحتى فلسطين .

ويظهر مؤشر الفساد لعام ٢٠٠٩م مستويات أقل من الفساد في قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق.

فقد احتلت قطر (٧) المركز الأول عربياً كأكثر الدول العربية نزاهة ، و جاءت في الترتيب (٢٢) على المستوى العالمي وتلتها الامارات العربية المتحدة (٦,٥) عند الترتيب ٣٠ عالمياً ثم عمان (٥,٥) عند الترتيب (٣٩) ثم البحرين (٥,١) عند الترتيب (٤٦) والاردن (٥) عند الترتيب (٤٩) وانت السعودية (٤,٣) في المركز الثالث والسنتين

عالمياً .

وجاء ترتيب الدول العربية على الصعيد العالمي في قمة ٢٠٠٩
كالتالي^{٢١}:

قطر (٢٢) ، الإمارات (٣٠) ، ، عمان (٣٩) ، البحرين (٤٦)
الأردن (٤٩) ، السعودية (٦٣) تونس (٦٥) ، الكويت (٦٦) ، المغرب
(٨٩) الجزائر (١١١) ، سوريا (١٢٦) ، لبنان (١٣٠) ، ليبيا (١٣٠)
اليمن (١٥٤) ، العراق (١٧٦) السودان (١٧٦) .

ولم يتضح بعد إذا ما كان التحسين في دول الخليج الغنية بالنفط
والغاز ناتج عن :

١- التزايد المستمر في ارادة دول الخليج لمكافحة الفساد .

٢- تأثير الفوائض الكبيرة التي تغذى التنمية الاقتصادية على ادراك تواجد
الفساد .

وفي قطر تناقص عدد المسئولون التنفيذيون الذين يتورطون في
قضايا فساد بالإضافة إلى تعزيز دائرة المراجعة المالية .

²¹ يمكن ترتيب البلد من اعداد سلم المؤشر ولكن رقم نتيجة البلد اهم كثيرا في الدلالة على مستوى الفساد
المترك اما ترتيب الدولة فقد يتغير لمجرد دخول دول جديدة او خروج دول اخرى

أما الأردن فإنها أظهرت رغبة واسعة في معالجة الفساد والذي أثر على مؤشرها من ٤,٧ عام ٢٠٠٧ إلى ٥,١ عام ٢٠٠٨. ثم تراجع طفيف عام ٢٠٠٩ ليصل الى ٥ درجات

أما العراق فإنها ما زالت تعاني من عدم سيادة القانون وعدم منع الفساد وضعف المؤسسات الوطنية . وبالأستمرار فى تحسين الاوضاع الداخلية ارتفع المؤشر لكى يصل الى ١,٥ وبترتيب قدرة ١٧٦ من ١٨٠ دولة

تراجع مؤشر الفساد في الدول الغنية عام ٢٠٠٩ م :

أشار التقرير إلى تراجع مكانة دول غنية على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩ مثل ايطاليا التى انخفضت من (٤,٨) الى (٤,٤) والترتيب من ٥٥ الى (٦٣) واسبانيا التى انخفضت من (٦,٥) الى (٦,١) والترتيب من (٢٨) الى (٣٢) وبلجيكا التى تراجعت من (٧,٣) الى (٧,١) والترتيب من ١٨ الى (٢١) والنمسا من (٨,١) الى (٧,٩) والترتيب من ١٢ الى (١٦) .

وعدم قدرة دول اخرى على التحسن فى درجة الفساد مثل فرنسا وكندا والمانيا ورومانيا والصين .

وهذا يعنى تعرض قوة آليات الرقابة للخطر في الدول الأكثر ثراء ، كما أن تلك الدول تتسم بمستويات متفاوتة من تنفيذ القوانين مما يثير القلق ويحتاج الأمر إلى نظام أكثر صرامة لمعالجة الفساد.

الفساد والدول الفقيرة وعدم الاستقرار السياسى في تقرير عام ٢٠٠٩ :

أشار مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية إلى الارتباط والصلة بين الفقر وفشل المؤسسات الرقابية وذلك باحتواء المؤشر على البلدان التي تظهر أعلى مستويات الفساد وهي (الصومال ١,١، أفغانستان ١,٣ ، ميانمار ١,٤ السودان ١,٥ العراق ١,٥) .

وأشار مؤشر مدركات الفساد لمؤسسة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٩ إلى أن الفرق بالنسبة لإدراك ظاهرة الفساد بين الدول الفقيرة والغنية ما يزال كبيراً كما مضى عليه الحال سابقاً في كل التقارير السابقة

باروميتر الفساد العالمى

كذلك تضمن التقرير السنوى لعام ٢٠٠٩ الذى عرضته منظمة الشفافية الدولية اهم النتائج المستندة الى استبيانات للرأى العام حول الفساد وكذلك تجارب التعامل مع الرشوة فى كل انحاء العالم كذلك يقيم الى اى درجة يدرك الرأى العام المنظمات التى تقدم خدمات عامة على انها قاسدة واتجاهاتهم نحو مصداقية حكوماتهم فى مكافحة الفساد ودرجة استعداد الدولة والجماهير لتشجيع النزاهة والشفافية .

ويتكامل باروميتر الفساد مع وجهات نظر خبراء الشفافية الدولية حول الفساد فى منظمات القطاع العام المعروف بمؤشر مدركات الفساد وتقرير خبراء الشفافية الدولية حول وجهات نظر كبار المديرين التنفيذيين المعروف بمؤشر دافعى الرشوة

شارك فى استطلاعات الرأى لباروميتر الفساد العالمى ٧٣١٣٢

فردا في ٦٩ دولة في الفترة ما بين اكتوبر ٢٠٠٨ الى فبراير ٢٠٠٩ وكان اهم التوصيات ما يلي :-

الفساد في القطاع الخاص الذي يشكل مصدر قلق للرأى العام

١ - ينظر نصف الذين جرى استفتاءؤهم الى القطاع الخاص على انه فاسد

٢ - عبر الرأى العام عن قلقة بسبب دور القطاع الخاص فى صناعة القرار فى بلادهم

٣ - يعتقد نصف المستجوبين ان الرشوة تستخدم فى صياغة السياسات لصالح الشركات ووجهة النظر هذه سائدة فى الدول حديثة الاستقلال وهى اقل فى البلاد العربية

٤ - عبر نصف عدد المستفتين عن استعدادهم لدعم الشركات غير الفاسدة ينظر الى منظمات الخدمة المدنية والاحزاب السياسية على انها الاكثر فسادا فى العالم

٥ - عبر معظم المستفتين عن ان الاحزاب السياسية هى الاكثر فسادا من بين المؤسسات الوطنية ويليها منظمات الخدمة العامة

٦ - ترى الغالبية فى ١٣ دولة ان القطاع الخاص هو الاكثر فسادا بينما يرى الغالبية فى ١١ دولة ان القضاء هو الاكثر فسادا

ثالثا : الرشاوى الصغيرة فى تزايد واكثرها المقدمة لرجال الشرطة

١- اظهر الاستقصاء ان اكثر الدول شيوعا للرشوة هى

ارمينيا وأذربيجان وكمبوديا والكاميرون والعراق
وسيراليون وأوغندا

٢- قرر ١٠% من المشاركين في الاستفتاء انهم دفعوا
رشاوى خلال عام بنفس المستوى لعام ٢٠٠٥

٣- قرر ٤٠% منهم انهم دفعوا حوالى ١٠% من دخلهم
السنى خلال العام السابق

٤- الرشاوى الصغيرة هي السائدة فى المنطقة العربية (
الشرق الاوسط وشمال افريقيا) والدول حديثة الاستقلال

٥- الشرطة اكثر متلقى للرشاوى الصغيرة على المستوى
العالمى ولكنها تتخفف فى بعض المناطق وتحدث فى
الحلقات الموصلة للقضاء

٦- منخفضى الدخل هم الاكثر عرضة لدفع الرشوة من
مرتفعى الدخل فى تعاملهم مع الشرطة والحلقات
الموصلة للقضاء والخدمات التعليمية ومسئولى الاراضى

رابعا : انعدام القدرة للحديث عن الفساد

▪ قرر ٧٥% ممن دفعوا رشاوى انهم لم يتقدموا
بشكاوى رسمية

▪ لا يميل الناس الى تقديم شكاوى حول الرشوة من
خلال القنوات الرسمية

- يرى ٥٠% ممن دفعوا رشاً وجرى استفتائهم عدم فاعلية آليات مكافحة الرشوة
- ان نمط التفكير السائد فى غالبية الدول هو ان اجراءات الحكومات لمكافحة الفساد غير فاعلة
- يرى ٣١% من المستفتين ان جهود حكوماتهم لمكافحة الفساد فعالة بينما يرى ٥٦% منهم انها غير فعالة
- لم تسجل تغيرات مهمة فى نظرة الناس لجهود مكافحة الفساد فى عام ٢٠٠٩ عن الاعوام السابقة

تقييم مؤشر منظمة الشفافية الدولية :

- أن المنظمة غير الحكومية التي تقوم على المنح من عدد من الدول الغنية والصناعية ذات التوجهات المعينة والمصالح المعينة يمكن أن تستخدم من المنظمة اليه لتحقيق تطلعاتها وأهدافها وبالتالي يمكن أن تكون مصداقية هذه المنظمة محل جدل واسع من حيث مدى قدرتها على استمرارية المصداقية .
- أن مقياس منظمة الشفافية الدولية يتسم بعدم الشفافية والنزاهة حيث أن المقياس لم تنشر تفاصيله وعناصر القياس به ويعتمد على التقدير الشخصي لمنظمات معينة يتم ذكرها دون نشر الآلية المستخدمة في القياس . ونقول المنظمة ان المنظمة حصلت مجانا على المعلومات المستعملة في المؤشر وان بعض المصادر لا تسمح بالكشف عن البيانات التي تساهم بها . بينما مصادر اخرى بياناتها متاحة للجمهور
- أن تأخذ دورات العالم الثالث في إيجاد منظمة قوية للشفافية الدولية تقدم لنا مؤشرات قوية عن الفساد في العالم تمكن من المقارنة بين المؤشرات ومدى التوافق في القيمة والرؤية لكل البلدان مما يمكن من قبول الاعتراف بنتائج تلك المؤشرات .
- أن مؤشرات الفساد المنشورة تمكن بعض الدول من التأثير على الشؤون الداخلية للدول الأخرى وإثارة جو من عدم الاستقرار الداخلي وتعمل على تقويض شرعية السلطة بها هذه الأمور التي

يمكن أن تشكل الية للضغط على تلك الدول للسير في الاتجاه المرغوب من الدول الأخرى ذات التأثير على منظمة الشفافية الدولية .

- يجب أن تكون المنظمة التي تنشر مؤشرات عن الفساد الدولي هيئات محايدة أي أن تكون تحت إشراف الأمم المتحدة وتمول من ميزانية الأمم المتحدة وليس من المنح التي تقدمها الدول ذات المصالح .

سلايات مقاييس الفساد :

تستند مؤشرات الفساد في الغالب إلى إجابات على استبيانات معيارية يضعها خبراء استشاريون في عدد من البلاد ، وبالتالي فإن ذلك المقياس يتسم بالذاتية وليس الموضوعية . ونقول المنظمة " ان الخبرة المنعكسة من نتائج المؤشر على ادراك رجال الاعمال ومحللو الدول لممارسات الفساد في كل الدول الصناعية والعالم النامي وتستخدم استقصاءات المؤشر نوعين من العينات سواء للمقيمين بالدولة محل التقييم او لغير المقيمين

العيب الثانى في مؤشرات الفساد المتاحة في الوقت الحالي هي العمومية حيث أنها لا تفرق بين الفساد الكبير مثل الإتاوات التي تدفع لوزراء الدفاع مقابل شراء أسلحة تقدر بالمليارات وبين الفساد الصغير والمتمثل في فساد المستويات المنخفضة مثل فساد موظف صغير يتقاضى رشوة صغيرة جداً مقابل تعجيل إصدار شهادة ميلاد طفل .

كما أن هذه المؤشرات لا تفرق بين الفساد الذى يترتب عليه

تحقيق منفعة وبين الفساد الذي لا يتحقق منه منفعة والفرق بين النوعين كبير ، فهناك فرق بين رشوة يحصل عليها موظف بسيط وذلك لتعجيل استخراج نموذج معين مثل رخصة قيادة أو شهادة ميلاد وبين رشوة تدفع بدون توضيح لسببها والدفع لا يترتب عليه تقديم أي منفعة مثل المدفوعات التي تحصل من سائقي الشاحنات عند مرورها على نقاط المرور . ونقول المنظمة في تقاريرها ان مصادرها لا تميز بين الفساد الادلري والفساد السياسى او بين الفساد الكبير والفساد الصغير

أن الفساد ضرراً ، إلا أن مقاييس الفساد لا توفر لنا أي معلومات عن نوعية الفساد السائد .

- أن السليبيات السابقة في مقياس الفساد السائد يجعل تقبل الارتباطات بين الفساد وغيره من المتغيرات الاقتصادية تؤخذ بحذر كبير ولا يمكن الاعتماد عليها في بناء علاقات اقتصادية ثابتة ومؤكدة .
- ان المؤشر لا يقيم مستويات الفساد بناء على الخبرة العملية التجريبية كالمقارنة بين عدد الدعاوى او القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد واخر ، وان المقياس يعتمد على المدركات وترى المنظمة ان الاسلوب الوحيد لجمع المعلومات بغرض المقارنة هو البناء على خبرة ورؤية اولئك الاكثر تصادما بشكل مباشر مع واقع الفساد فى دولة ما وكذلك ترى المنظمة ان الاعتماد على الخبرة العملية التجريبية لا يدل على مستويات الفساد الحقيقية بل على نوعية المدعين العامين وصفاتهم

الخلاصة واستنتاجات

بعد استعراض وتحليل تقارير منظمة الشفافية الدولية يتضح انه لا يمكن قبول تلك النتائج والمؤشرات للأسباب الآتية :-

١- ان هذه المؤشرات هي محاولة لتأثير على تكوين مدركات واتجاهات كل الشعوب بأن الدول الاسلامية ذات درجة اقل من الشفافية مثل افغانستان واندونيسيا وايران وموروا ببعض الدول العربية وتركيا ويبدو ان ذلك جزء من الحرب ضد الارهاب الذى تتبناه امريكا والدول الغربية والذى يوصم اغلب الشعوب الغربية والامريكية بوجود اتجاهات ومدركات معادية للدول الاسلامية بعد احداث الحادى عشر من سبتمبر

٢- انه لا يمكن للعرب والمسلمين ان تكون السعودية مهد الديانة الاسلامية ومولد نبي الاسلام التى يجلفها ويقدها كل المسلمين والتى يتجهون اليها لاداء المناسك الدينية اقل فى الشفافية والراة من دول غربية ينتشر فيها الفساد السياسى والاذاوى والاخلاقى مثل ايطاليا واسبانيا والمانيا واسرائيل وغيرهم ، ولا يمكن القول ان الدول الاسلامية التى تدين بالاسلام الذى يحارب الفساد بجميع صورة واشكالة ويجعل له اقصى عقوبة فى الدنيا والاخرة ، ويدين الرشوة بكل انواعها ويجعل لها اقصى عقوبة هى الاكثر فسادا من من دول بلا تشريع دينى أو بلا اديان سماوية . ان ذلك جزء من حملة منظمة لتكوين اتجاهات ومدركات سلبية ضد الدول الاسلامية

٣- ان نتائج تقارير المنظمة تحاول ان تصف كل دول المواجهة مع اسرائيل وبالذات الدول المحورية وذات النقل وكل الدول المعادية لها بأنها الاكثر فسادا من اسرائيل كمحاولة منها لاضعاف قوة تلك الدول فى المواجهة ومحاولة اضعاف استقرارها السياسى الداخلى بخفض نزاهة وشفافية الدولة . مما يؤثر على اضعاف او انعدام مصداقية تلك المؤشرات التى تصدرها المنظمة

٤- ان تلك المؤشرات تصف كل الدول المضادة للرأسمالية الغربية بأنها الاكثر فسادا مثل روسيا والصين مما يؤكد تاثر تلك المؤشرات باعتبارات ايدلوجية وسياسية مما يضعف مصداقيتها . ومن العرض السابق يتضح انه لا يمكن اخذ نتائج تلك التقارير والمؤشرات باعتبارها لها مصداقية عالية وانما بنيت على اسس علمية كما انها لا يجب ان تؤثر على اتجاهات العرب والمسلمين نحو دولهم